الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ٣
المعقودة يوم الاثنين
١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

NOV 4 1991

محضر حرفي للجلسة الثالثة

الرئيس : السيد مروزفيتش (بولندا)

المحتويات

تأبين ألفونسو غارسيا روبليس ، سفير المكسيك

بيان افتتاحي للرئيس

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح [٤٧ إلى ٦٥]

../..

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.3
25 October 1991
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

تأبين ألفونسو غارسيا روبليس ، سفير المكسيك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن انتهز الفرصة لتأبين السفير غارسيا روبليس ممثل المكسيك وللإعراب ، بالنيابة عن أعضاء اللجنة الأولى وبالأصالة عن نفسي ، لوفد المكسيك ولأسرة الفقيد تعازينا القلبية على وفاته .

كان السفير روبليس بالنسبة للعديد منا بمثابة "أب نزع السلاح" ، وكان المصمم لمعاهدة تلاتيلولكو ، أول معاهدة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة بالسكان من العالم . وكما يدرك جميع الأعضاء ، فقد حاز أيضا على جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٨٢ ، ونالها نظرا لخدماته البارزة لقضية نزع السلاح والسلام .

لقد كان السفير روبليس المبادر الأساسي لحملة نزع السلاح العالمية ، وكان عضوا في لجنة بالم المعنية بالأمن الجماعي ، وفريق التخطيط لمبادرة السلام المكون من ست أمم ، وخدم بتميز في المجلس الاستشاري المعني بشؤون نزع السلاح الذي شكله الأمين العام .

وبالرغم من أن أغلب أعضاء اللجنة يعرفون إسهامات السفير روبليس في مجال نزع السلاح ، فمن الجدير بالذكر أنه كان أيضا عضوا في وفد المكسيك إلى مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ ، الذي قام بدور حاسم في صياغة ميثاق الأمم المتحدة . وبعد ذلك أصبح مدير الشعبة السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، والأمين الرئيسي للجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين واللجنة المخصصة التابعة للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين . وفي عام ١٩٥٧ ، استأنف خدماته مع الحكومة المكسيكية . وقد عيّن سفيرا لدى البرازيل وبعد ذلك وكيلا لوزارة الشؤون الخارجية وبعدها وزيرا للشؤون الخارجية .

لقد كان ألفونسو غارسيا روبليس لا يعرف الكلل في كفاحه من أجل نزع السلاح . والذين عملوا معه هنا في اللجنة الأولى وفي مؤتمر نزع السلاح وفي محافل أخرى سيتذكرون دائما وبكل تأكيد طاقته وعزيمته الثابتة وتفانيه . لقد استفادت اللجنة

الاولى ايما استفادة من حكمة السفير روبليس ومعرفته الوفيرة وخبرته في ميدان نزع السلاح في السنوات الماضية . وتعتبر وفاته خسارة فادحة لا بالنسبة لبلاده فحسب ، بل بالنسبة للمجتمع الدولي أيضا ، وخصوصا بالنسبة للجنة الاولى .

اعطي الكلمة الان لممثل اثيوبيا ، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الافريقية .

السيد محمود (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، نيابة عن المجموعة الافريقية في اللجنة الاولى ، واصالة عن نفسي ، أن أشيد بذكرى السفير الفونسو غارسيا روبليس ، الذي توفي يوم ٢ ايلول/سبتمبر .

واولئك الذين يعرفون عمل هذه اللجنة ، وبالذات من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٥ ، سيفتقدون غارسيا روبليس الذي كان الممثل الدائم للمكسيك هنا ، لانهم شهدوا إسهاماته القيمة في الجهود الرامية إلى منع انتشار الاسلحة النووية . وكما هو معترف به على نطاق واسع ، ما كان لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية ، معاهدة تلاتيلولكو ، أن تُوقَّع في عام ١٩٦٧ بدون جهوده الدؤوبة والجسورة . لقد كانت المعاهدة دون شك تشجيعا لإقامة مناطق اخرى خالية من الاسلحة النووية . وكما ذكر الرئيس للتو ، واعترافا بإسهامه للنهوض بالسلم ونزع السلاح نال السيد غارسيا روبليس جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٢ ، بالاشتراك مع السيدة ألفا ميردال من السويد .

وفي بيان امام اللجنة الاولى في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ ، قال السيد غارسيا روبليس ما يلي :

"إن المنعطف الذي يجد العالم نفسه فيه إذن هو إما أن يسير صوب تدمير الاسلحة النووية او صوب الفناء والخراب" . (A/C.1/PV.1968 ، ص ٨ - ١٠)

وإنني على يقين من أن الفقيد ، لو كان حيا ، لشعر بالامتنان للبوادر الاخيرة من رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بتخفيض بعض الاسلحة النووية التكتيكية .

وفي الختام ، أود أن أعبر عن التعازي الخالصة من المجموعة الافريقية في اللجنة الاولى إلى اسرة الفقيد وإلى وفد المكسيك .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل اليابان ، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الاسيوية .

السيد دونواكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي الشرف العظيم لي أن أشيد في هذه المناسبة ، بالنيابة عن مجموعة الدول الاسيوية ، بحياة السفير غارسيا روبليس وذكراه .

إن السفير غارسيا روبليس ، الدبلوماسي ورجل الدولة على المستوى العالمي والحائز على جائزة نوبل كرّس حياته لخدمة السلم والامن في العالم . وفي حياته المهنية التي امتدت خمسة عقود ، حاز السفير غارسيا روبليس على إعجاب جميع الذين كان لهم شرف العمل معه كرجل له رؤيا عظيمة ، وحكمة عميقة ونزاهة اكيدة . لقد كان السفير غارسيا روبليس ، كممثل دائم للمكسيك لدى الامم المتحدة وبعد ذلك كوزير لخارجية المكسيك ثم ممثل للمكسيك في مؤتمر نزع السلاح من عام ١٩٧٧ حتى تقاعده في عام ١٩٨٩ ، خادما امينا يحتذى به لبلاده . وإنجازاته لم تعد بالنفع على المكسيك فحسب ، وإنما على المجتمع الدولي باسره .

إن السفير غارسيا روبليس الذي حضر التوقيع على ميثاق الامم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ ، ظل ملتزما التزاما عميقا باهداف الامم المتحدة ومقاصدها طوال فترة خدمته ؛ وقد خلّف اثرا لا يمحي على عمل المنظمة وانجازاتها ، ولا سيما في مجال نزع السلاح . وكان حقا في طليعة الجهود الدولية الرئيسية للنهوض بنزع السلاح ، فقد شغل منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح عدة مرات واشترك في صياغة اتفاقيات دولية هامة حول نزع السلاح ، بما في ذلك معاهدة تلاتيلولكو والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ .

وعلى الرغم من اننا نشعر بخسارة كبيرة إزاء رحيل هذه الشخصية العظيمة ، فإن إسهاماته في السلم والامن العالميين تشكل تراثا سيظل باقيا للاجيال المقبلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول اوروبا الشرقية .

السيد كراسولين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود ، بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية ، أن اشيد بذكرى شخصية دبلوماسية بارزة ، الفونسو غارسيا روبليس . لقد كرس السفير غارسيا روبليس نفسه ، طيلة حياته المهنية ، للعمل في سبيل حسم المشاكل الدولية بوسائل اللاعنف .

إن الكثيرين منا يربطون اسمه بنزع السلاح دون غيره . ولكن في الحقيقة كان نطاق انشطته أوسع بكثير من ذلك . فلعلنا نذكر انه كان حاضرا ساعة مولد الامم المتحدة ، مشاركا في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ ، عند التصديق على ميثاق المنظمة . وقد عمل منذ بداية وجود المنظمة في الشعبة السياسية العامة بالامم المتحدة ، ويعرف الكثيرون منا أن السفير غارسيا روبليس عندما عمل في الامانة العامة كان اول شخص يعمل وكيل الامين العام أكاشي تحت امرته .

لقد قدم السفير غارسيا روبليس إسهاما ضخما في أنشطة منظمتنا في مجال صيانة السلم . والهيئة المسماة الآن بلجنة الـ ٣٤ انشئت في الحقيقة ، بمبادرة منه بدرجة رئيسية . ولكن السفير غارسيا روبليس سيخلد في تاريخ نزع السلاح بوصفه ، أكثر من أي شيء آخر مبتكر معاهدة تلاتيلولكو . وحتى إذا كان هذا يمثل كل ما انجزه ، فهو يستحق بالفعل ثناءنا . ولسوف نتذكره جميعا .

إننا نتذكره بطرق مختلفة . فالبعض يتذكرونه على انه السفير غارسيا روبليس بينما يناديه بعضنا الآخر بالفونسو . ولكنني اعتقد اننا جميعا نتفق على أن هذا الرجل يمكن أن يسمى وعن حق "السيد نزع السلاح" . هكذا سنتذكره .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل هندوراس الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

السيد فلوريس برموديز (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

اليوم نبدأ عملنا في بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح والامن الدولي . وسنسمع خلال هذا النصف الثاني من تشرين الاول/اكتوبر ، الافكار المدروسة من جانب الكثيرين من الممثلين الذين سيحللون الماضي القريب بشعور عميق بالمسؤولية ، بغية اقتراح التدابير والاجراءات التي ينبغي اتخاذها الآن من اجل مستقبل افضل وآمن .

قد يشعر المرء بأن هناك صوتا غائبا هنا ، وفراغا كبيرا بيننا ، واننا اصبحنا لا نستفيد من التفكير الصائب الذي اسهم عبر سنوات عديدة في نشر وعي عالمي بالمسائل الحساسة لنزع السلاح والامن الدولي . إن وفاة السفير الفونسو غارسيا روبليس في الثاني من ايلول/سبتمبر تجعلنا نشعر بأن الحضور لم يكتمل . مع ذلك ستبقى افكاره ومفاهيمه جزءا من عملنا . وسيبقى إسهامه في البنود المعروضة علينا في السنوات المقبلة بنفس ما هو عليه اليوم من فعالية واهمية .

ولا يمكن أن يكون الامر مغايرا لذلك ، لاننا استفدنا من اسهاماته عبر اكثر من ربع قرن . ففي عام ١٩٦٧ جاء السفير غارسيا روبليس إلى هنا ليعرض معاهدة تلاتيلولكو . واسهم إسهاما هاما في الإعداد للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ . وكانت لدوره وأفكاره اهمية اساسية بالنسبة للحملة العالمية لنزع السلاح التي قامت بها منظمتنا .

لقد تلقى السيد الفونسو تعليمه في أوروبا وانهى دراسته القانونية في جامعة باريس عام ١٩٣٦ . وبعد ذلك حصل على شهادة اكاديمية القانون الدولي في لاهاي . وقد مكنه عمله المهني وخبرته الدبلوماسية الطويلة في خدمة الحكومة المكسيكية من الإسهام بمهاراته العبقرية بوصفه احد اوائل موظفي الخدمة المدنية الدولية في هذه المنطمة . وقد شغل منصب مساعد وزير الشؤون الخارجية للمكسيك في الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٠ . واستانف في ذلك الوقت عمله في ميدان نزع السلاح في الامم المتحدة وترأس وفد بلاده إلى مؤتمر لجنة نزع السلاح .

وتراى الفونسو غارسيا روبليس ، بوصفه مساعد وزير الخارجية ، جميع الاجتماعات التي عقدت في مدينة المكسيك بدءا من عام ١٩٦٤ من أجل جعل امريكا اللاتينية خالية من المواد النووية للاغراض العسكرية . وكما قيل ، توجت هذه الاجتماعات بالتصديق في ١٤ شباط/فبراير ١٩٦٧ ، على معاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية ، المعروفة باسم معاهدة تلاتيلولكو .

لقد اورد ممثل المكسيك في جنيف ، السفير مارين بوش ، في كتابه المعنون "الفونسو غارسيا روبليس ، الحائز على جائزة نوبل للسلام" ما يلي :

"يمكن القول إن الحياة المهنية للسفير غارسيا روبليس ترتبط ارتباطا وثيقا بالامم المتحدة . وقد حصل على تدريبه داخل المنظمة التي ساعد بنفسه على تعزيزها . واسهم شخصيا في الاعمال التحضيرية التي افضت إلى تاسيس الامم المتحدة ، ودافع بنشاط ، منذ ذلك الحين ، عن مبادئ الميثاق . وفي الواقع يمكن ، على سبيل الاستطراد ، القول عن 'الفونسو الحكيم' بأن غارسيا روبليس لم يكن حاضرا لدى إنشاء الامم المتحدة فحسب بل واسهم بافكار جعلت هيكلها افضل وفعاليتها اقوى" .

ويتابع القول :

"ينتمي الفونسو غارسيا روبليس إلى جيل من الشخصيات الدولية التي شهدت الازمات المتلاحقة في الثلاثينات ، وانهيار عصبة الامم ، ومأساة الحرب العالمية الثانية . وكانت تلك الشخصيات تدرك الحاجة إلى إقامة نظام دولي اكثر عدلا وديمومة ، فكرست نفسها لهذه القضية النبيلة منذ عام ١٩٤٥ . وقد شاركه في تفاؤله ممثلو البلدان المؤسسة للامم المتحدة وموظفو الخدمة المدنية الدولية الذين ، مثل غارسيا روبليس ذاته ، التحقوا بالامانة العامة للمنظمة . وكان المستوى المهني لموظفي الخدمة المدنية الاوائل عاليا للغاية موكدا خصالهم الإنسانية" .

إن مجموعة امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، إذ تعرب عن خالص تعازيه لاسرة الفقيد ، وشعب المكسيك ووفدها الحالي ، تود ان تشيد بالسفير اللامع الفونسو غارسيا روبليس ، الحائز على جائزة نوبل لعام ١٩٨٢ ، المكسيكي بالولادة ، الامريكي اللاتيني بالإيمان العالمي بالانتماء والنضال من أجل السلم والامن الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل النرويج ، السفير مارتين هوسليد ، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى .

السيد هوسليد (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تلقى جميع الذين عرفوا السفير الفونسو غارسيا روبليس - وكنت سعيدا لان أكون واحدا منهم - أنباء وفاته بحزن وأسى . لقد فقد العالم بفقدان الفونسو غارسيا روبليس رجلا من أعظم الساسة تفانيا وإخلاصا للسلم ونزع السلاح والأمن .

لقد كانت للسفير غارسيا روبليس أهداف واضحة وآراء عظيمة تتصل بنزع السلاح ، تبينت ، في جملة أمور ، في برنامجه الشامل لنزع السلاح . لقد عمل دون ملل من أجل تحقيق أهدافه وآرائه رغم عدم إحراز التقدم في بيئة صعبة ، وهذا ما نعترف به . لكن هذه السمة كانت جزءا من عظمة ذلك الرجل : العمل الدؤوب من أجل تحقيق الاهداف التي عرف أنها حقة ، رغم المعارضة والمصاعب .

ولن أقول المزيد عن إنجازات السفير غارسيا روبليس المهنية . فإنكم أنتم ، سيدي الرئيس ، والاعضاء الآخرون قد سردتموها . وهي ستبقى لاجيال مقبلة . سأضيف شيئا واحدا فقط بإمكاننا نحن الذين كان لنا شرف معرفته وصداقته أن نشهد عليه جميعا : كان الفونسو غارسيا روبليس رجلا رقيقا ولطيفا وكان الحديث معه دائما يبعث على البهجة ، بل وأقول مثريا . وإنني مقتنع شخصيا بأن هناك علاقة واضحة فيما بين الرقة واللطف في صفات السفير غارسيا روبليس والقضايا التي اختار أن يكرس لها حياته .

لقد فقدنا في الفونسو غارسيا روبليس رجلا ممتازا ، وصديقا حميما وزميلا طيبا ومدافعا ممتازا عن السلم في العالم . وستظل ذكراه معنا وستكون مصدر إلهام لنا جميعا .

السيد مارين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بالنيابة عن أسرة السفير الفونسو غارسيا روبليس والحكومة المكسيكية ، أشعر بامتنان عميق للغاية لهذا التأبين . هذه القاعة ، غرفة الاجتماعات ٤ ، كان لها معنى خاص للغاية

بالنسبة للسيد غارسيا روبليس ولذلك السبب نشعر بأعظم قدر من الامتنان لكل ما قيل الآن في هذا المحفل .

إن حياة السفير غارسيا روبليس المهنية كما قيل هنا ، شهدت نصف قرن من التناقض والاضطراب . كانت منها سنوات قاتمة وسنوات تبشر بالأمل . وعندما استكمل السفير غارسيا روبليس دراساته العليا في باريس ولاهاي ، دُعي لإلقاء سلسلة من المحاضرات في أوروبا في موضوع كان مثارا لخلاف شديد وهو : سبب تأميم صناعة النفط المكسيكية عام ١٩٣٨ .

وقد التحق بالخدمة الدبلوماسية عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية وبعد العاصفة انبثق أمل في عالم أفضل ، وكان الفونسو غارسيا روبليس حاضرا في صنعه : أولا ، على الصعيد الامريكي اللاتيني ، وفي مؤتمر تشابولتيبيك ، وأخيرا في مؤتمر سان فرانسيسكو .

وبعد عقد من عمله مديرا لإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة ، عاد إلى الخدمة في وزارة الخارجية . وكان ممثلنا في المؤتمر الأول المعني بقانون البحار وسفيرنا إلى البرازيل ، ثم ، بصفته نائبا لوزير الشؤون العالمية ، كان مهندس معاهدة تلاتيلولكو .

وقد وقعت حادثة أثناء المفاوضات المعقدة بشأن تلك المعاهدة كشفت عن طبيعته الحقيقية . كان في الوزارة المكسيكية من يرغبون في إهمال المفاوضات ، وقد قيل له في مرحلة صعبة بصفة خاصة أن رئيس الجمهورية نفسه ربما يشاطر تلك الفكرة . فطلب نائب الوزير غارسيا روبليس موعدا لمقابلة رئيس الجمهورية وأقنعه بعدم التخلي عن ذلك المسعى . ووقّعت المعاهدة في عام ١٩٦٧ .

وقد كان ممثل بلدي هنا في نيويورك من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٥ ، عندما عين وزيرا للعلاقات الخارجية . ومنذ عام ١٩٧٧ وما بعد ذلك كرس نفسه بالكامل لعمله . وكان إسهامه في نزع السلاح مسلّما به في عام ١٩٨٢ ، عندما تلقى هو والسيدة الفا ميردال جائزة نوبل للسلام . وشارك بنشاط ، بالإضافة إلى معاهدة تلاتيلولكو ، في مفاوضات

مختلف الصكوك المتعددة الأطراف في مؤتمر الثمانية أمم في جنيف وأخير في مؤتمر هيئة نزع السلاح ، وفي إعادة هيكلة تلك الهيئة .

وكما أُشير بالفعل هنا ، لقد لعب دورا حاسما في الإعداد للوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح . وكان أشد حماسا لتعزيز الحملة العالمية لنزع السلاح والبرنامج الشامل لنزع السلاح . وبالتأكيد ، لم يكن دائما الممثل المفضل للدول العسكرية الكبرى ؛ ولكن الكل كانوا يحترمونه ، ولا سيما زملاؤه في جنيف في المجموعة التي كانت تسمى أولا بمجموعة الثمانية أمم ثم بمجموعة الـ ٢١ .

وقد كنت سعيد الحظ لأعمل مع السفير غارسيا روبليس منذ دخلت السلك الخارجي وكنت سعيد الحظ أكثر لأن أتشرف بصداقته . إن أسلوبه الشخصي يمكن تلخيصه في جملة واحدة كان يرددها دائما : "suaviter in modo fortitr in re" (حليما في السلوك ، حازما في العمل) .

لقد كان معلما لأجيال عديدة من الدبلوماسيين المكسيكيين وكان مرجعا ومستشارا لكثير من الزعماء السياسيين في بلدي . وكانت آراؤه قيمة ، وهذا هو السبب الذي من أجله كان الناس يستمعون إليه . وأكثر من كل هذا ، لقد كان مترجما أمينا لمبادئ السياسة الخارجية لبلدي ولهذا كان صديقا حميما للأمم المتحدة ومدافعا نشيطا عن أهدافها ومبادئها النبيلة . وقد خدم القضايا العالمية ، بإخلاص كشخصية أممية بحكم مركزها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيقام حفل تأبين للسفير الفونسو غارسيا روبليس في قاعة مكتبة داغ همرشولد في المقر الرئيسي للأمم المتحدة يوم الإثنين ، ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ، الساعة ١٣/٣٠ .

بيان افتتاحي للرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أُعطي الكلمة للمتكلم الأولى على قائمة هذه الجلسة ، اسمحوا لي بأن أُدلي ببيان قصير بوصفي رئيسا لهذا الجهاز التابع للجمعية العامة .

لقد كانت مداولاتنا طوال سنوات تجرى في هذه اللجنة في إطار واسع يغطي مجموعة كبيرة من المسائل المتصلة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح . ومن بين الجوانب التي نوقشت ، كان هناك تركيز رئيس على تخفيضات جوهرية ومستمرة في المستوى العالمي للأسلحة النووية ، بما يؤدي بعد ذلك إلى القضاء عليها . وبهذه الروح ، نرحب بالإعلانات الهامة بعيدة المدى في الثلاثة أسابيع الماضية من جانب الرئيسين بوش وغورباتشوف والتي تقضي بتدمير ، وسحب الأسلحة النووية متوسطة المدى ذات القواعد البحرية والأرضية والقضاء عليها من جانب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وفي هذا السياق ، أؤيد تأييدا كاملا بيان الأمين العام في رده على مبادرتي ٢٧ أيلول/سبتمبر للرئيس بوش و ٥ تشرين الأول/اكتوبر للرئيس غورباتشوف ، الذي أعرب فيه عن أمله بأن :

"هاتين المبادرتين المشيرتين ستقدمان زخما جديدا للجهود المبذولة من أجل تحقيق تخفيضات كبيرة أخرى في ترسانتهما النووية ، مما يسهم في استقرار أكبر ويؤدي إلى اتخاذ خطوات إضافية صوب هدف الحظر الشامل للتجارب" .

ثم حثَّ :

"الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على النظر في الاستجابة لدعوة الرئيس غورباتشوف بأن تشارك في هذا الجهد الثنائي" .

ومما يشجعنا أيضا قرار الطرفين بإلغاء حالة الاستنفار للمعركة بالنسبة لبعض منظومات اسلحتهما . ولا شك أن هذه التدابير بإزالة أو خفض أو "تنكيس" منظومات الأسلحة النووية ستؤدي إلى خفض إمكانية حدوث أية مواجهة نووية فيما بين أكبر دولتين نوويتين .

لقد كان الإعلانان الاخيران ، الصادران من واشنطن وموسكو ، مشجعين حقا لانهما إيمان الكثيرين بان الاستقرار المتبادل يمكن تعزيزه من خلال خفض الاسلحة ية . انها لعلامة من علامات الايام التاريخية التي نعيشها أن تصدر دولتان ستان بيانين في فترة ثمانية أيام فقط تعلنان فيهما تدمير أو إزالة أو سحب ح القصيرة المدى ذات القواعد البرية والبحرية ، بينما في تموز/يوليه الماضي ابتهج المجتمع الدولي بتوقيع معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) التي ب المفاوضات بشانها طوال تسع سنوات . إن معاهدة ستارت ، كونها أول اتفاق ية الاسلحة يخول بإجراء خفض حقيقي للاسلحة الاستراتيجية أو الاسلحة النووية طويلة ى ، تخفض هذه الاسلحة بمدار الثلث وتضع احكاما صارمة للرصد والتحقق . وان دبق العاجل على معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) ، كما ذكرت عدة دول ء أثناء المناقشة العامة في الجلسة العامة ، سيمهد الطريق لتنفيذ التخفيضات جرى التفاوض بشانها .

بيد أننا لن ندهش إذا بقي في عالم ما بعد ستارت مخزون كاف من الاسلحة وية للقضاء على الحياة والحضارة من على كوكبنا . مع ذلك ابرزت ستارت الامل بان a السعي من أجل تحقيق الاستقرار المتبادل عند مستويات أدنى من التسلح النووي a واقعية ويمكن تحقيقها . وحتى تصبح هذه العملية عالمية ، ينبغي ان تضم بعد l الاسلحة النووية للدول الاخرى الحائزة للاسلحة النووية وأن تواجه مسالة الاسلحة سيدية ومشكلة انتشار أسلحة التدمير الشامل . وفي هذا السياق ، تستحق المبادرات ـة من جانب الرئيس بوش والرئيس ميتران ، الثناء .

وبالنسبة لمسالة عدم انتشار الاسلحة النووية ، تعتبر الإعلانات الاخيرة عن نية ث وفرنسا فيما يتصل بانضمامهما إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لعام ، علامات عملية على تعزيز المعاهدة وبشير خير لإضفاء الطابع العالمي عليها . تقارير عدم الامتثال في بعض الحالات لنظام الضمانات النووي ، لا تزال المعاهدة بالاحترام باعتبارها الصك الذي يلتزم به على أعظم نطاق واسع بتحديد الاسلحة لزاوية في نظام فعال لعدم الانتشار .

وبالنسبة لمسألة تجارب الأسلحة النووية ، يمثل إعلان الاتحاد السوفياتي من جانب واحد الخاص بوقف التجارب لمدة سنة ، تطورا مشجعا . وعلى الصعيد المتعدد الأطراف ، لعلنا نذكر أن مشاورات مفتوحة العضوية وغير رسمية أجراها في مقر الأمم المتحدة مؤخرا وزير خارجية إندونيسيا ، بوصفه رئيسا لمؤتمر التعديل للدول الأطراف في معاهدة ١٩٦٣ الخاصة بحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو ، وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، بناء على تفويض في كانون الثاني/يناير بإجراء مشاورات من أجل تحقيق تقدم في المسائل المعلقة واستئناف عمل المؤتمر في وقت مناسب . وقد تم التوصل إلى اتفاق غير رسمي واسع النطاق فيما يتصل بنمط المشاورات التي يجريها الرئيس .

لقد أكدت الأحداث التي وقعت في الشرق الأوسط على مدار السنة الماضية مرة أخرى إلحاحية الحظر العالمي للأسلحة الكيميائية الذي يمكن التحقق منه . وفي جنيف قرر مؤتمر نزع السلاح أن يمدّد ولاية لجنته المخصصة للأسلحة الكيميائية لتكثيف المفاوضات ، على سبيل الأولوية ، بشأن اتفاقية متعددة الأطراف تتعلق بالحظر الكامل والفعال لتطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها ، بهدف إبرام اتفاق نهائي بشأن الاتفاقية في عام ١٩٩٢ . وتتلقى العناصر المعلقة المتبقية من الاتفاقية ، مثل مسألة التحقق والمسائل القانونية والمؤسسية ، مزيدا من الدراسة .

وبالنسبة لموضوع الأسلحة البيولوجية ، ولا سيما المساعي التي تبذل لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ ، وضعت تدابير إضافية لبناء الثقة في أيلول/سبتمبر في المؤتمر الاستعراضي الثالث للاتفاقية المعقود في جنيف . وبالنسبة لمسألة التحقق ، شكل فريق مخصص للخبراء الحكوميين في المؤتمر الاستعراضي الثالث لتحديد ودراسة التدابير الممكنة للتحقق من وجهة النظر العلمية والتقنية . وتقرر أن يعقد فريق الخبراء في جنيف في بداية السنة المقبلة للعمل بشأن دراسة تحقق تستخدم مجموعة من المعايير المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي .

تعلم اللجنة أن اهتماما متزايدا أولي مؤخرا لمسألة الأسلحة التقليدية . ففي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أُبرمت اتفاقات تاريخية في باريس بشأن هذا الموضوع : إذ وقعت معاهدة القوات التقليدية في أوروبا ، واعتمد اجتماع القمة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وثيقة فيينا لعام ١٩٩٠ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ، واعتمد ميثاق باريس لأوروبا الجديدة - وهي وثيقة تنهي رسميا الحرب الباردة . وبعد أشهر قليلة ، انحل حلف وارسو رسميا وأصبحت الأسلحة التقليدية في أوروبا جاهزة للتدمير أو الخفض أو التحديد ، بينما يجري التصديق على معاهدة القوات التقليدية في أوروبا قبل أن تدخل مرحلة التنفيذ .

ويجري في عدد من البلدان تخفيض القوات العسكرية الأجنبية أو سحبها . علاوة على ذلك ، شهدنا تطورات مشجعة في مناطق أخرى من العالم . ويحدونا أمل وطيد في أن تلقى المسألة زخما جديدا بعد انضمام جنوب افريقيا في الآونة الأخيرة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ . وفي هذا السياق ، لعلكم تذكرون أن تنزانيا وزامبيا وزمبابوي قد انضمت إلى المعاهدة .

في أمريكا اللاتينية ، تعهدت بلدان عديدة في إعلان فون دو ايغواكو وإعلان مندوزا بعدم استعمال الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية . ولا تزال لجنة الأمن لأمريكا الوسطى تنفذ برامج عملها في حين تستعد دول مجموعة ريو لعقد اجتماع خاص بشأن نزع السلاح الاقليمي في أمريكا اللاتينية .

وكما أوضحت لنا الأحداث في مناطق مختلفة من العالم ، فقد تؤدي الضغوط المتزايدة لتوسيع مبيعات الأسلحة في الخارج كوسيلة للتخفيف من حدة تخفيض النفقات العسكرية في الداخل إلى تشجيع نقل الأسلحة إلى مناطق تسود فيها النزاعات . ومن ثم ، يمكن لفائض الأسلحة من مناطق توتر سابقة أن يعمق الانفجار في المناطق التي تمزقها النزاعات . وقد أعرب الأمين العام في تقريره السنوي الأخير عن قلقه العميق حيال مشكلة نقل الأسلحة التقليدية بشكل مفرط ومزعزع للاستقرار . وينبغي أن تؤخذ احتياجات موردي الأسلحة ومستلميها بعين الاعتبار بهدف وضع معايير منصفة لمراقبة متعددة الأطراف لنقل الأسلحة دون المساس بالاحتياجات الأمنية المشروعة للدول .

وفي هذا السياق ، من الممكن أن يشير تقرير الأمين العام الذي أعد بمساعدة خبراء مؤهلين بعنوان "دراسة أساليب وطرق النهوض بالشفافية للنقل الدولي للأسلحة التقليدية" ، وقدم إلى الجمعية العامة ، مناقشة بناءة في اللجنة بشأن هذا الموضوع . ويوصي التقرير ، من جملة أمور ، بفتح سجل عالمي غير تمييزي لنقل الأسلحة تحت اشراف الأمم المتحدة مع أخذ آراء الدول الأعضاء بعين الاعتبار . وكما اتضح في المناقشة العامة للجمعية العامة فإن دول المجموعة الأوروبية الاثنتي عشرة واليابان وبعض الدول الأخرى تفكر الآن في تقديم مشاريع قرارات محددة حول الموضوع .

ومن الاهمية بمكان أن نلاحظ في هذا المنعطف أن اتفاقات نزع السلاح سواء كانت اقليمية أو ثنائية أو متعددة الأطراف ينبغي أن تشمل تدابير تلزم الاطراف المتعاقدة بأن تمارس ضبط النفس في نقل الاسلحة إلى مناطق وبلدان أخرى نقضت الاتفاقات التي أبرمتها كل ما يبرر نقل الاسلحة إليها . وهذا هو الحال بالنسبة لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا .

وبينما تركز الانتباه المتزايد على مسألة النقل الدولي للاسلحة ، برز أيضا توافق متزايد في الرأي بشأن الحاجة إلى أن تتجاوز جهود نزع السلاح الترسانات النووية والتقليدية للدول الكبرى وحلفائها . وكما قال وزير خارجية بلادي في المناقشة العامة للجمعية العامة منذ بضعة أسابيع ، ينفق العالم النامي ٢٠٠ بليون دولار سنويا على الاسلحة . وبالنسبة لاجمالي الناتج القومي يعد هذا النصيب أكبر مما ينفق في الدول المتقدمة النمو . بيد أننا يجب أن ندرك أيضا أن كل الدول لها حق تلبية احتياجاتها المشروعة للدفاع بهدف صون النظام الداخلي وحماية أراضيها من الهجمات المسلحة .

وحيث أننا نقترب من فجر نظام دولي جديد ، تذكرنا الاحداث في الخليج الفارسي وأوروبا بأن نظام الأمن الجماعي الذي بدأ يبزغ مؤخرا لا يضمن تلقائيا صيانة السلم والاستقرار الدوليين . فمصادر النزاع ما زالت موجودة سواء كانت في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية . ويجب علينا أن نواصل ايلاء الاهتمام لضرورة ايجاد حلول متفق عليها لكل من التهديدات العسكرية وغير العسكرية للأمن والتحديات العالمية ذات الطابع الاجتماعي أو الانساني أو الاقتصادي أو البيئي .

تعلم اللجنة أن الامم المتحدة لها دور مركزي ومسؤولية أساسية في مجال نزع السلاح . وقد أتاح التحسن الكبير الذي طرأ على المناخ الدولي في العامين الماضيين فرصة جديدة للامم المتحدة لتطبيق المبادئ المكرسة في الميثاق .

أمام اللجنة الاولى قدر كبير من العمل الشاق ، بيد أنني واثق من دعم جميع الاعضاء وتعاونهم . وسوف أعول على المستوى الرفيع للكفاءة التي تتحلى بها ادارة شؤون نزع السلاح .

البنود ٤٧ إلى ٦٥ من جدول الاعمال

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نبدأ الآن المناقشة العامة حول جميع بنود نزع السلاح .

السيد مارين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تفضلوا ، سيدي الرئيس ، بتقبل تهانئ وفد المكسيك على انتخابكم لرئاسة اللجنة الاولى للجمعية العامة . إن العالم يتغير بسرعة ، وسيكون للتغيرات السياسية والعسكرية والايديولوجية والاقتصادية أثرا على مفاوضات نزع السلاح في هذا المحفل وغيره من المحافل المتعددة الأطراف . ومن ثم ، ستسنح لكم ، سيدي الرئيس ، فرصة الاسهام في ايجاد سبل جديدة وأفضل كما نأمل . وبإمكانكم لدى الاضطلاع بمهمتكم الهامة أن تعولوا على تعاون وفدي الكامل .

لقد جاءت في أعقاب نسمات التغيير التي بدأت تهب منذ خمس سنوات تقريبا رياح أقوى بكثير تحولت في آب/أغسطس الماضي إلى أعاصير تاريخية . وقد أدنت الحرب العالمية الأولى بانهيار نظام سياسي دام قرنا كاملا ، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ نظام جديد بالبزوغ استند إلى تنافس أيديولوجي تحول إلى أعظم سباق للتسلح في التاريخ . من الصعب أن نتصور العالم الذي سنعيش فيه بعد ٣٠ عاما ، إلا أن الواقع الذي لا مفر منه هو أن هذا العالم سيختلف تماما عن عالم الحرب الباردة . وانطلاقا من ميثاق الأمم المتحدة ، علينا جميعا - وأؤكد على عبارة "جميعا" - أن نضمن أن يكون النظام العالمي الجديد أكثر عدلا . وينبغي أن يبرز نزع السلاح - بجميع جوانبه الهامة - كواحد من أولويات هذا النظام الجديد .

لقد عاش العالم لخمسة عقود تقريبا رهينة للمنافسة الايديولوجية والعسكرية بين الدولتين العظميين وحلفائهما . وقيل لنا أن تكديس الأسلحة النووية والتقليدية كان قائما على مبادئ الردع العسكري . وتم الدفاع عن هذه المبادئ لسنوات طوال وكأنها مبادئ مقدسة . لقد كان تبريرها دائما صعبا - ولكنه اليوم أصعب من أي وقت مضى . لابد لنا أن نضمن سيادة العقل في القرن الحادي والعشرين .

واليوم تفتتح دروب جديدة صوب نزع السلاح . وهناك عدد متزايد من المبـــادرات بجميع أنواعها . ومن يبيعون أغلبية الأسلحة التقليدية يريدون الآن فرض نظام واضفـــاء بعض الصراحة - على نقل هذه الأسلحة . ومن باعوا أغلبية القذائف يريدون الآن التحكـــم في انتشارها . ومن ينفقون أكبر المبالغ على الأغراض العسكرية يودون الآن تخفيض تلـــك النفقات أو يتعرضون لضغوط للقيام بذلك . ومن صنعوا أغلبية الدبابات يريـــدون الآن تحويلها الى جرارات زراعية .

مع ذلك ، هناك شيء واحد لم يتغير ، هو ركود أعمال مؤتمر نزع السلاح بالنسبة لسبعة بنود من بنوده الثمانية . إن مؤتمر نزع السلاح ، وهو الهيئة التفاوضيـــة المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح ، لا يتفاوض إلا بشأن مشروع اتفاقيـــة للحظر الكلي على الأسلحة الكيميائية . ولا يوجد تحرك على الاطلاق في البنود الأخرى ذات الأولوية ، وهي الحظر الشامل على التجارب النووية ونزع السلاح النووي ومنع سبـــاق التسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن النووي وبرنامج نزع السلاح الشامل .

وتحث الجمعية العامة كل عام مؤتمر نزع السلاح على التفاوض في جنيف للتوصـــل الى اتفاقات حول هذه البنود ، وباستثناء الأسلحة الكيميائية ، يصل مؤتمر نزع السلاح كل خريف الى نيويورك صفر اليدين ، كما يرد في تقريره السنوي (A/46/27) . ويقـــال لنا إن للأمم المتحدة دورا هاما فيما يتعلق بالأمن الدولي ، ولكن لا يتم إلا القليـــل داخل الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح . ولن يكون للنظام العالمي الجديد الذي يبـــزغ الآن أي معنى إلا اذا قامت الأمم المتحدة بالدور الجوهري الذي أناطته بها كل الـــدول الأعضاء من أجل تحقيق تدابير نزع السلاح .

ما هي التحديات والتهديدات الرئيسية التي تواجهنا في مجال التسلـــح ؟ أولا ، لا تزال الأسلحة النووية تنتج وتخزن وتجرب . وهناك أسلحة التدمير الشامل الأخـــرى ، ولا سيما الأسلحة الكيميائية ، ولكن هناك دلائل على أنه سيكون لدينا قريبا اتفـــاق متعدد الأطراف بشأن القضاء عليها . وهناك تحد آخر هو أثر النفايات السامة - المـــواد الكيميائيـــة وغيرهـــا - والنفايـــات النوويـــة على البيئـــة . مـــاذا نعمـــل بالنفايـــات

العسكرية اذا كنا لا نعرف حتى الآن ماذا نعمل بالنفايات السامة للصناعات المدنيـــة ؟ وهناك موضوع رابع هو عسكرة الفضاء الخارجي . وموضوع خامس هو سباق التسلح البحـري . وموضوع سادس هو انتشار القذائف التسيارية . وموضوع سابع هو تجارة الاسلحة والاسلحـة التقليدية بصفة عامة .

بالنسبة لكل القضايا سالفة الذكر ، لا يزال السبيل الذي يجب علينا اتباعـــه للتوصل الى حلول ملائمة غير واضح . وحتى بالنسبة للاتفاقية المعنية بالقضاء التـــام على الاسلحة الكيميائية ، لا تزال هناك بعض المشاكل . وصحيح أن المفاوضات في جنيـــف تكشفت هذا العام نتيجة للتغير في موقف الولايات المتحدة بشأن تحريم استخدام هـــذه الاسلحة وتدميرها غير المشروط ، لكن بعض المشاكل لا تزال قائمة .

المشكلة الاولى هي مشكلة نظام التحقق المتعلق بالاتفاقية القادمة للاسلحـــة الكيميائية . فمنذ عشرين عاما قيل لنا إنه من غير المستطاع أن نتحقق من الامتثـــال للحظر التام على الاسلحة الكيميائية . أما الآن فكلنا ندرك أن نظام التحقق المتعلـــق بالاتفاقية القادمة يجب أن يكون مقبولا قبولا عالميا وغير تمييزي واقتصادي التكلفة .

يجب أن نلاحظ أنه تجري دراسة أنماط عديدة من تدابير التحقق . أحدها النظـــام الاعتيادي للتحقق من عدم انتاج الصناعات الكيميائية مواد معينة للاغراض المدنيـــة . وهنا يجب أن نحرص على ضمان عدم تحول الاحكام التي اتفق عليها الى آلية للسيطرة علـى الصناعات الكيميائية . والنمط الاخر من تدابير التحقق نمط استثنائي يعتبر المـــلاذ الاخير في حالة وجود شكوك جادة لدى أحد الاطراف في امتثال طرف آخر لالتزاماته بمقتضى الاتفاقية . وأشير هنا الى التفتيش بناء على تحد . المبادئ التي يجب أن يسترشد بهـا هذا النوع من التدابير هي "في أي مكان ، وأي وقت ، وبدون أي حق في الرفض" . ولهـذا سيكون من الاهمية بمكان أن يظل اجراء هذه التفتيشات وتقييم نتائجها بصرامة داخـــل اطار متعدد الاطراف . وحتى في تلك الحالة ، كما توضح تجربة الامم المتحدة مؤخرا فـــي العراق ، هناك خطر انقسام ولاء المفتشين .

وفيما يتعلق بالمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ، يجب أن يكون المعيار الاساسي لتحديد عضويتها التوزيع الجغرافي العادل . ويجب ، عند دراسة المعايير الاخرى مثل امكانية التصنيع الكيميائي ، أن نفكر في آلية تسمح باختبار هذه المعايير دوريا .

وهناك قضية لم تحسم بعد وهي طريقة توزيع نفقات المنظمة . ونرى أنها يجب أن تقوم على أساس مقياس تقييم الامم المتحدة . فتكاليف التحقق ، وبخاصة خلال فترة التدمير التي تستمر عشرة أعوام ستكون باهظة ويجب ألا تتحملها الدول التي لم يكن لديها على الاطلاق أسلحة كيميائية . وفي آذار/مارس من هذا العام أخبر مدير برنامج نزع الأسلحة الكيميائية للولايات المتحدة مؤتمر نزع السلاح أن بلده قدّر نفقات دورة حياة برنامج التخلص من المخزونات الكيميائية بحوالي ٦,٥ بليونا من الدولارات الامريكية .

ألم يحن الوقت لكي نضيف الى نفقات انتاج بعض الاسلحة التي تهدد البيئة نفقات تدميرها في نهاية المطاف ؟ إن كثيرا من منتجي السيارات مطالبون الآن بتزويد كل سيارة بجهاز لتقليل الانبعاثات الملوثة . فلماذا لا نطبق "مبدأ أجهزة تقليل الانبعاثات الملوثة" على الأسلحة ؟ وبالاضافة الى ذلك يجب أن نسعى الى انشاء آلية دولية تعمل كدار مقاصة لتبادل المعلومات حول الخبرات الوطنية للآثار التي تصيب البيئة من جراء الانشطة العسكرية ، بما في ذلك تطوير الأسلحة وشبكات الأسلحة وانتاجها وتدميرها .

ويود وفد المكسيك أن يحدد في هذا البيان بعض الجوانب الهامة للحالة الراهنة في مجال نزع السلاح . إن الانتقال من عالم ذي قطبين عسكريين تسوده المجابهة الى عالم التعاون الوثيق والتفاهم لن يكون يسيرا . ومن الشواهد على ذلك حرب الخليج الفارسي ، وظهور النزعة القومية في أوروبا ، واستمرار الفقر المدقع والاضطراب السياسي في بعض البلدان النامية . وبالاضافة الى ذلك من المؤكد أن بعض الاتجاهات الحالية في نزع السلاح لن تجعل هذا الانتقال يسيرا . ولا يمكن لحفنة من

البلدان أن تنصّب نفسها حارسا لأمن دولي تقوم هي نفسها بتعريفه وفقا لمصالحهـــا الخاصة .

وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية وقذائفها التسيارية موضوع اكتسب أهمية متزايدة في ظل حرب الخليج . وفي نفس الوقت فـــإن التجارة العشوائية في الأسلحة التقليدية ، التي يكشفها جشع البائعين أو عدم تفكيـــر المشترين أو كلا الأمرين ، أصبحت مصدر قلق عام . ومن الأمثلة على ذلك اقتراحـــات مجموعة الـ ٧ في لندن في ١٦ تموز/يوليه الماضي وغيرها مثل اقتراح فرنسا فـــي ٣ حزيران/يونيه ، وكذلك الاجتماعات التي عقدها في باريس الأعضاء الخمسة الدائمون فـي مجلس الأمن .

ما تقدم جزء من اتجاه واضح للغاية يسعى الى زيادة عدد ما يسمى بكارتـــلات الموردين ، مثل "نادي الموردين النووي" و "نظام الرقابة التكنولوجية على القذائـف" و "مجموعة استراليا" - للمواد الكيميائية والبيولوجية - وكلها تهدف الى فرض قيـــود على تصدير المعدات والتكنولوجيا . ويظهر نفس الاتجاه في المفاوضات حول الاتفاقيـــة المعنية بالقضاء على الأسلحة الكيميائية . وقد اتضح أيضا هذا الاتجاه في أيلـــول/ سبتمبر خلال المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية .

والسمة الرئيسية للمبادرات المتخذة حتى الآن بشأن عدم الانتشار تتعلـــق بالمحافظة على احتكار هذه الأسلحة وتكنولوجيا القذائف التسيارية و "وضع نظـــام" لتجارة الأسلحة التقليدية . يجب السعي الى ايجاد سبيل آخر يمكن بمقتضاه لجميـــع الدول ، ولا سيما الدول التي تشترك اشتراكا فعالا في المحافل المتعددة الأطراف لنـــزع السلاح ، أن تساهم في ايجاد حل دائم لهذه المشكلة . ولهذا فقد يكون من الملائـــم للجمعية العامة أن تحدد الآلية الأكثر فائدة لاجراء هذه المناقشات .

إن انتشار الاسلحة والتكنولوجيات العسكرية مستمر على مدى التاريخ . ومنذ فجر العصر الذري ، اهتم العلماء والزعماء السياسيون بالمخاطر التي يمكن للانتشار النهائي لتلك الاسلحة أن ينطوي عليها . إن القليل من الدول لديه الموارد المادية والمعرفة العلمية الضرورية لإنتاج قنابل ذرية . وقرار كندا الانفرادي وقرار بلدان أوروبية ، بالاضافة إلى الحظر الدستوري الذي فرضه الحلفاء على ألمانيا واليابان ، خفضت مجتمعة عدد الدول التي كان من الممكن أن تصبح نووية .

وبمعاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ أُغلق الباب أمام الانتشار الافقي للاسلحة النووية بشكل جزئي عندما حُظر إجراء التجارب في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء . إلا أن التجارب النووية في باطن الارض لا تزال مستمرة . ومن ثم فإن الاهمية التي علقتها الغالبية العظمى للدول الاعضاء في معاهدة عام ١٩٦٣ على مؤتمر التعديل كانت ترمي إلى تحويل الحظر الجزئي إلى حظر شامل على إجراء التجارب النووية .

إن المعاهدة الخاصة بمنع انتشار الاسلحة النووية كانت الصك الدولي الاول الرامي إلى منع الانتشار الافقي لانواع محددة من الاسلحة . ولتحقيق هذا الغرض ، كان على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن تقدم بعض التنازلات وتلزم أنفسها باتفاقات تفاوضية بشأن عدم الانتشار الرأسي لتلك الاسلحة . ومنذ ذلك الوقت ، قُبِل المبدأ الذي أعلنته الجمعية العامة بضرورة أن يكون هناك توازن بين تعهدات الدول غير الحائزة لبعض أنواع الاسلحة وتعهدات الدول الحائزة لها . وقد أُكد على هذا المبدأ مجددا في عام ١٩٧٣ عندما أُبرمت الاتفاقية الخاصة بالاسلحة البيولوجية ، كما أُشير إليه أيضا في المفاوضات الجارية بشأن اتفاقيات الاسلحة الكيميائية . كذلك ينبغي للجمعية العامة أن تؤكد مجددا ذلك المبدأ عندما تتناول مسألة الآلية التي تنشأ للنظر في منع الانتشار بمعناه الواسع .

ينبغي لجميع الدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية أن تشجع البلدان الاخرى على الانضمام إليها . إلا أن عالميتها لن تحل مشكلتين رئيسيتين بشأن منع انتشار الاسلحة النووية : أولا ، نظام التحقق الذي أصبحت عيوبه واضحة مؤخرا

عندما كُشف عن أن العراق - وهو طرف في المعاهدة - كان ينتهكه ؛ وشانيا ، عدم الوفاء بأحكامه بشأن نزع السلاح النووي .

إن معاهدة منع الانتشار تتضمن بعض الأحكام التي لم تضمَّن من قبل في صكوك متعددة الأطراف لنزع السلاح . وأحد هذه النصوص ذلك المتعلق بمؤتمرات الاستعراض الخمسية حتى يمكن للأطراف أن تؤكد لنفسها أن أحكام المعاهدة تنفذ . والحكم الآخر هو الذي يقضي بما يلي :

"يصار ، بعد خمس وعشرين سنة من نفاذ المعاهدة ، إلى عقد مؤتمر لتقرير استمرار نفاذ المعاهدة إلى أجل غير مسمى أو تمديدها لفترة أو فترات محددة جديدة . ويكون اتخاذ هذا القرار بأغلبية الدول الأطراف في المعاهدة" .

(القرار ٢٣٧٣ (د - ٢٢) المرفق ، المادة عاشرا الفقرة ٢) .

لقد ادرجت تلك الأحكام حتى تتاح الفرصة أمام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي ألزمت نفسها بعدم الحصول عليها ، لتقييم الوفاء بتوازن الالتزامات بينها وبين البلدان الحائزة للأسلحة النووية . وبعبارة أخرى ، فإنه خلال المفاوضات الخاصة بمعاهدة منع الانتشار في عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ، أقيمت علاقة بين فترة معاهدة منع الانتشار المحدودة والوفاء بأحكامها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي ، وهذه العلاقة هي فرض حظر شامل على إجراء التجارب وخفض الترسانات النووية القائمة . وقد اقترحت إقامة هذه العلاقة بشكل محدد بعض البلدان التي قُصدت أصلا بمعاهدة عدم الانتشار وهي : ألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان ، وسويسرا ، من بين دول أخرى .

وفي عام ١٩٩٥ ، سيقتضي الأمر مد سريان معاهدة عدم الانتشار . وبعبارة أخرى ، أنها لن تنقضي ؛ وإنما سيقتضي الأمر التوصل إلى اتفاق بشأن مدة مد سريانها وستتخذ هذا القرار أغلبية الدول الأطراف . وحتى نضمن نجاح مؤتمر عام ١٩٩٥ ، ينبغي أن تبدأ المرحلة التحضيرية له في أقرب وقت ممكن ، ومن المفضل أن يكون ذلك في أوائل عام ١٩٩٣ .

إن الإعداد المناسب للمؤتمر أمر جوهري . ومن الضروري بنفس القدر بدء

مناقشات متعددة الأطراف فورا فيما يتعلق بموضوع منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظوماتها الخاصة بالقذائف التسيارية . إن جميع الدول النووية وعددا كبيرا من الدول غير النووية ، بما في ذلك ما يسمى ببلدان العتبة ، ينبغي أن تشارك في تلك المناقشات . وجميعها تقريبا أعضاء أو مراقبون في مؤتمر جنيف لنزع السلاح . ولذلك قد تكون فكرة طيبة اقتراح إجراء المناقشات المتعددة الأطراف في جنيف في إطار مؤتمر نزع السلاح أو خارج إطاره . ونفضل أن تجري في إطار مؤتمر نزع السلاح .

وبإيجاز : أولا ، كانت الحرب الباردة والنزاعات الايديولوجية مبررا لسباق التسلح الجامح وحفزت الانتشار الأفقي والرأسي لبعض أنواع الأسلحة ، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل وقذائفها .

ثانيا ، إن الاتفاقات التي وقّعت حتى اليوم لمنع انتشار بعض أنواع الأسلحة لم تحقق هدفها . ومعاهدة الحظر الجزئي للتجارب ينبغي أن تحوّل إلى معاهدة للحظر الشامل ، وينبغي تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق تنفيذها التام .

ثالثا ، إن نقل التكنولوجيات العسكرية والأسلحة التقليدية لا يزال ينمو حتى بعد التجربة المأساوية الخاصة لحرب الخليج .

رابعا ، مع بداية القرن الحادي والعشرين ، ينبغي للعالم أن يضع نظاما حقيقيا شاملا لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وقذائفها التسيارية .

خامسا ، إن المبادرات الأخيرة الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن تدرسها في محفل متعدد الأطراف تابع للأمم المتحدة جميع الدول المعنية بشكل مباشر . وينبغي للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تتناول تلك المسألة .

سادسا ، إن الأعمال التحضيرية لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٥ ينبغي أن تبدأ في أوائل عام ١٩٩٣ حتى نضمن نجاحه . وفي الوقت نفسه ينبغي إنشاء آلية متعددة الأطراف لتشجيع المناقشة بشأن مختلف جوانب انتشار أسلحة الدمار الشامل وقذائفها التسيارية ، وكذلك بشأن الاتجار بالأسلحة التقليدية . وربما يكون مؤتمر نزع السلاح في جنيف ، الذي يوشك على الانتهاء من وضع مشروع اتفاقية بشأن القضاء على الأسلحة الكيميائية ، أنسب محفل لتلك المناقشات .

إن البيانين الصادرين مؤخرا عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن نزع السلاح النووي مشجعان للغاية . منذ بعض السنوات ، ونتيجة لمبادرة مكسيكية ، أعد فريق خبراء حكومي عيَّنه الأمين العام دراسة بعنوان "تدابير نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف" (A/39/516) . وقد لاحظ فريق الخبراء ، الذي كان لي شرف ترؤسه أن سباق التسلح تصاعد لعقود نتيجة قرارات الدول الانفرادية المتخذة باسم الأمن الوطني . وقد قوبلت قرارات كل جانب بقرارات مضادة من الجانب الآخر وبدأت عملية "فعل/رد فعل" أدت إلى تكديس هائل للأسلحة ومنظومات الأسلحة . وأضاف الفريق ، وهنا أقتبس من التقرير :

"وعلى العكس فإن عملية التخفيف من سباق التسلح وعكس اتجاهه ، وخاصة سباق التسلح النووي ، يمكن تعزيزها من خلال قيام الدول بمبادرات انفرادية تستهدف التخفيف من حدة التوتر الدولي" (A/39/516 ، الفقرة ٦٥) .

وبالإضافة إلى التدابير المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي ، عرَّفت الدراسة التي أُعدت عام ١٩٨٤ أربعة مجالات أولوية أخرى : حظر إجراء التجارب النووية ؛ منع الحرب النووية ، بما في ذلك مسألة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية والتجميد النووي ؛ ضمانات أمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ؛ منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

وهنا يكمن مفتاح تفهم أهمية ما حدث في الأيام الأخيرة في مجال نزع السلاح النووي . حتى قبل التصديق على معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية التي طال التفاوض بشأنها والموقعة في شهر تموز/يوليه الماضي ، أوضحت الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رغبتيهما في إجراء تخفيضات انفرادية في مختلف أنواع الأسلحة النووية وقذائفها .

عندما أعلن رئيس الولايات المتحدة هذه المبادرة الفردية الهامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر الماضي ، أشار الى أن خطوات نزع السلاح النووي التي ستتخذها بلاده يدبغي أن تقابلها خطوات من الجانب الآخر . وكانت استجابة الاتحاد السوفياتي سريعة . بل الواقع أنه في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ، أعلن رئيس الاتحاد السوفياتي أن بلاده لن تقابل خطـــوات الولايات المتحدة بمثلها فحسب ، بل انها ستتجاوزها بخطوات أخرى منها وقف تجاربهـــا النووية بشكل انفرادي لمدة عام .

وهكذا نشهد ما لعله يكون بداية عكس مسار سباق التسلح النووي . هناك بالطبع بعض الجوانب التي ما زال من الصعب التوفيق بينها . مثال على ذلك ، الدية علـــى الاستمرار في انتاج بعض الاسلحة النووية الجديدة - مثل قاذفة القنابـــل ب - ٢ ؛ وبرنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي . مثال آخر ، عدم التناسق بين التخفيضـــات المقترحة لناقلات "ميرف" ذات القواعد البرية من ناحية ، والتخفيضات المقترحـــة للناقلات التي تطلق من البحر من ناحية أخرى . علاوة على ذلك ، أشار بعض المراقبيـــن الى أنه اذا كان الاساس المنطقي للقضاء على بعض الاسلحة النووية هو تقليل التهديـــد السوفياتي ، فلماذا لا تخفض بقية الاسلحة النووية تخفيضا جذريا ، ابتداء من الاسلحـــة الاستراتيجية ؟ وذكر آخرون أن الاقتراحات يمكن أن تكون نتيجة لقرار لا يرمي إلا الـــى إعادة ترتيب مختلف مكونات الترسانات النووية على ضوء الشواغل المتعلقة بالخطـــر الكامن في الانتشار الافقي لبعض أنواع الاسلحة النووية ، والاسلحة التعبوية بصفـــة خاصة ، في أوروبا الوسطى ، بل حتى في الاتحاد السوفياتي ذاته .

وعلى كل ، فإن المهم هو أن المبادرة يمكن أن تحرك عملية تفكيك منظومـــات الاسلحة النووية ؛ وتلك عملية يمكن أن تؤدي في القريب العاجل - بل ستؤدي علـــى ما نأمل - الى تدابير أخرى تستهدف انهاء الانتاج الفعلي للاسلحة النووية وجميـــع التجارب النوويـــة . نحث الولايات المتحدة والاتحـــاد السوفياتي على تكثيف مشاوراتهما

الثنائية بشان هذه المسالة ، ونحث الدول الاخرى الحائزة للاسلحة النووية علـــى ان تحذو حذوهما .

كل هذا ينبغي ان يوفر دفعة لتحريك عمل مؤتمر نزع السلاح في جنيف بشان ثلاثـــة بنود ذات اولوية على جدول اعماله ، وتتعلق جميعها بنزع السلاح النووي ؛ كما نامـــل ان يكون له اثر ايجابي على الجهود المبذولة ، تحت قيادة الوزير علي العطاس ممثـــل اندونيسيا ، لتعديل معاهدة عام ١٩٦٣ للحظر الجزئي للتجارب ، وتحويلها الى معاهـــدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وقد بدا مؤتمر التعديل اعماله في نيويورك فـــي كانون الثاني/يناير الماضي ، وقرر ان يطلب من رئيسه اجراء سلسلة من المشـــاورات لمتابعة النظر في الجوانب المختلفة المتعلقة بالحظر الشامل للتجارب ، خصوصـــا فيما يتعلق بالتحقق من الامتثال وإمكانية توقيع جزاءات في حالة عدم الامتثال . نامـل ان يواصل المؤتمر اعماله في عام ١٩٩٢ وان تقوم جميع الدول الحائزة للاسلحـــة النووية ، في انتظار الحظر الشامل للتجارب ، بوقف جميع تجاربها عن طريق وقـــف اختياري من جانب واحد او متفق عليه . وفي هذا الصدد ، يشجعنا بصفة خاصة التصريـــح الاخير الصادر عن الاتحاد السوفياتي .

ختاما ، اود ان اقول إنه في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، سيحتفل بالعيد الفضـــي لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - معاهـــدة تلاتيلولوكو . ومرة اخرى ندعو فرنسا الى التصديق على بروتوكولها الاضافي الاول ، كمـــا ندعو بلدان المنطقة التي ليست اطرافا في المعاهدة الى التقيد ببنودها . فذلـــك سيبرهن على ان جميع البلدان - نحن جميعا - على استعداد لتعزيز الصكوك الدوليـــة المتعلقة بنزع السلاح النووي . كما ينبغي لنا جميعا ان نستفيد من الوضع الدولـــي الحالي ، حتى نتحرك بخطى حاسمة نحو عالم خال من الاسلحة النووية .

السيد فاغنماكرز (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيـــد الرئيس ، نيابة عن المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها ، اود ان اهنئكم علـــى انتخابكم رئيسا للجنة الاولى للجمعية العامة ، اود ايضا ان اتقدم بأطيب تمنياتي

وتهانئي الى سائر أعضاء المكتب . وانني لعلى يقين بأن اللجنة الاولى في ظل قيادتكم القديرة ، يمكنها أن تتطلع ، الى دورة مثمرة . اسمحوا لي أن أؤكد لكم صادق دعـــم المجموعة ودولها الاعضاء في انجاز المهمة الجسيمة التي كلفتم بها .

إن عملنا في اللجنة الاولى للجمعية العامة يأتي في مرحلة هامة من تاريـــخ السلم والامن الدوليين . لقد حدثت تطورات كثيرة جديدة منذ دورتنا الاخيرة ، ولا شـــك اننا سنشهد مزيدا من التطورات في المستقبل القريب . وإذا كان الانخفاض الواضح فـــي حدة التوترات بين الشرق والغرب قد مهد الطريق لقيام هياكل أمنية تعاونية جديـــدة ، فهناك شواغل مزمنة وتحديات جديدة تذكرنا بكمّ العمل الباقي على جدول أعمالنا .

عندما ننظر الى البيئة الامنية الدولية المتغيرة بشكل كبير ، لا يمكننـــا أن نتفادى التفكير في الحرب الاخيرة في الخليج وما خلفته في أعقابها . والدول الاثنتـــا عشرة تثني على الجهود الجماعية الحازمة التي أدت الى استعادة الكويت لاستقلالهـــا السيادي ، وبذلك قدمت الدليل على أن العدوان لن يجدي ويمكن عكسه . لقد أثبت صـــراع الخليج ، فيما يتجاوز آثاره المباشرة ، فعالية نظام الامن الجماعي الحقيقي الـــذي ما برحت الامم المتحدة تنادي به عبر السنين . وكان تداعي الانقسام المشلّ الذي شـــاع في العالم وقسمه الى معسكرين متناحرين عاملا رئيسيا في تمكين مجلس الامن من تأكيـــد السلطة التي أناطها به ميثاق الامم المتحدة ، والاستجابة بالتالي للتحدي الذي مثّلـــه غزو الكويت . والدول الاثنتا عشرة ترحب ترحيبا حارا بالثقل المتزايد الذي اكتسبتـــه الامم المتحدة في مسائل السلم والامن الدوليين نتيجة لصراع الخليج ، ونعتقد أن هنـــاك الآن حاجة وفرصا لدور أكثر حزما وفعالية للامم المتحدة في مجال السلم والامـــن الدوليين . وقد تكون إحدى هذه الفرص توسيع نطاق دور الامم المتحدة في ميدان نـــزع السلاح وتحديد الاسلحة ، حيث ستؤيد الدول الاثنتا عشرة جهود الامم المتحدة لكي تبنـــي على الزخم الذي تولد الآن .

إن الخبرة التي اكتسبتها اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة من تنفيـــذ قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) تنطوي على دروس هامة في كيفية تنفيذ اتفاقات تحديـــد الاسلحة . وقد فتحت الامم المتحدة مجالا جديدا عندما امرت بالإزالة الاجبارية لاسلحـــة التدمير الشامل في العراق . وتود الدول الاثنتا عشرة ان تؤكد على أن اللجنة الخاصة تستحق كل التاييد ، وكذلك العمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذريـــة تنفيذا للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

إن العمل الريادي الذي اضطلعت به اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق ، يؤكد الضرورة الملحة لكبح جماح الموجة المتزايدة لانتشار أسلحة التدمير الشامل والقذائف على الصعيد العالمي . وإذا أردنا أن ننجح في استئصال التهديد بالانتشار من جذوره ، فينبغي علينا أن نعمل على حل مسبباته الاساسية . إنني أشير هنا بطبيعة الحال إلى الانقسامات السياسية العديدة ، قديمها وجديدها على السواء ، التي ما زالت تثقل بوطأتها واقع العلاقات الدولية . وفي الوقت نفسه ، تعلق الدول الاثنتا عشرة أهمية قصوى على التبكير بإنشاء نظام من التدابير الفعالة والمتشابكة لتحديد الاسلحة ونزع السلاح ، يرمي إلى استئصال التهديد الذي يشكله الانتشار على الامن العالمي . وترى الدول الاثنتا عشرة أن تدابير نزع السلاح هذه ينبغي تكملتها بإجراء جديد يحول دون تعزيز ترسانات الاسلحة التقليدية إلى ما يتجاوز بكثير المستويات التي يكفلها الحق المشروع في الدفاع عن النفس الوارد في المادة ٥١ من الميثاق .

بعد أن تناولت باسهاب وتفصيل حرب الخليج وأثرها على البيئة الامنية الدولية ، أود أن استعرض بايجاز التقدم المحرز مؤخرا في مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح . ترحب المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بالمناخ الجديد من الثقة السائد الآن في أوروبا ، والذي عاد بالنفع على عملنا من قبل أثناء الدورتين الاخيرتين للجنة الاولى . فقد أدت التغييرات السياسية الثورية في أوروبا الوسطى والشرقية - والتي تفضي الآن إلى الاندماج التدريجي للمجتمعات الحرة والديمقراطية في ذلك الجزء من العالم - إلى إضفاء طبيعة جديدة على العلاقات الامنية في القارة الاوروبية .

وتعد معاهدة القوات التقليدية في أوروبا التي أبرمت في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي حجر الزاوية للأمن الاوروبي في المستقبل . إن تخفيض القوات التقليدية ، ونظام التحقق بعيد المدى المنصوص عليه في المعاهدة ، يبرزان رغبة الاطراف المتعاقدة في تحقيق زيادة كبيرة في درجة الاستقرار والتعاون من الناحيتين السياسية والعسكرية في أوروبا . إن حل المشاكل التي نشأت بشأن معاهدة

القوات التقليدية في أوروبا قد يفضي الآن إلى التصديق عليها مبكرا ودخولها حيز النفاذ .

وترحب الدول الاثنتا عشرة بالتقدم الكبير المحرز في مجال تدابير بناء الثقة والامن التي وردت في وثيقة فيينا . فقد أصبحت الاداة الجديدة لتقييم المعلومات الخاصة بالقوات العسكرية وخطط وزع منظومات الاسلحة الرئيسية والمعدات عن طريق الزيارات التي ينبغي أن يعلن عنها مقدما وقبل الزيارة بخمسة أيام نافذة المفعول اعتبارا من أول تموز/يوليه ١٩٩١ . وتمت زيارات التقييم الاولى على مدى الاشهر القليلة الماضية ، واتضح بجلاء أن هذه الزيارات أداة قيمة لتعزيز الثقة فيما بين الدول المشتركة .

تعد المفاوضات الجارية الآن بشأن مستويات القوة البشرية في أوروبا إلى جانب المفاوضات المستمرة بشأن تدابير بناء الثقة والامن ، خطوة أخرى صوب تعزيز الاستقرار والامن في قارتنا . وتود الدول الاثنتا عشرة أن تشدد على أن عملية متابعة تطوير الحوار الامني وتدابير تحديد الاسلحة سيجري دمجها في الإطار الاوسع لعملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وفي هذا الصدد ، فإن الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بدأت مؤخرا في مشاورات تحضيرية غير رسمية ترمي إلى الشروع في مفاوضات جديدة في عام ١٩٩٢ ، بعد اختتام اجتماع هلسنكي للمتابعة .

وترحب الدول الاثنتا عشرة بالنتيجة المشجعة التي تمخضت عنها جولة الدراسات التمهيدية التي جرت مؤخرا بشأن اتفاق السموات المفتوحة ، وتعلق عليها أولوية قصوى . وحيث أن نظام السموات المفتوحة سيضيف بعدا جديدا للوضوح وبناء الثقة ، ويعزز أيضا عملية تحديد أسلحة ، فإن الدول الاثنتي عشرة تؤيد من حيث المبدأ المشاركة الكاملة لجميع الدول التي تشترك في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا التي قد ترغب في الانضمام إلى المفاوضات . وتعرب الدول الاثنتا عشرة عن أملها في إحراز تقدم سريع من أجل إنشاء نظام السموات المفتوحة في أقرب وقت ممكن .

تود المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء أن تؤكد على أن عملية متابعة تطوير

نظام الأمن الأوروبي الجديد ينبغي الاستمرار في دمجها تماما داخل الإطار الأوسع لعملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي تعد ، الآن أكثر من أي وقت مضى ، عاملا هاما من عوامل الاستقرار في مواجهة التغييرات التي تطرأ فيما بين دول أوروبا وداخل الدول ذاتها ، والتي قد تؤدي أحيانا إلى نشوب الصراعات .

أعطت الأحداث التي وقعت مؤخرا في يوغوسلافيا وفي الاتحاد السوفياتي برهانا ساطعا يشهد على مصادر الصراع العديدة المتأصلة تاريخيا والتي ظلت دون حل ، وينبغي لنا أن نوليها اهتمامنا العاجل الآن . ولا يسعنا إلا أن نؤكد أن الحلول الهيكلية التي تفضي إلى إقامة نظم دستورية جديدة ومستقرة في يوغوسلافيا وفي الاتحاد السوفياتي ، بما في ذلك الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الديمقراطية لا يمكن التوصل إليها إلا عن طريق المفاوضات والحوار .

وقد طُرحت حتى الآن مبادرات مثيرة في مجال تحديد الأسلحة النووية منذ إبرام معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ومع ذلك ترحب الدول الاثنتا عشرة ترحيبا حارا بتلك المعاهدة وتتطلع قدما إلى المصادقة عليها قريبا . وتعد معاهدة ستارت ، التي تفضي إلى زيادة الاستقرار بإجراء تخفيضات كبيرة في معظم الأسلحة النووية الاستراتيجية المزعزعة للاستقرار حجر الزاوية في عملية تحديد الأسلحة النووية ، وأساسا لاتخاذ مزيد من التدابير التي حددتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مؤخرا .

وترى الدول الاثنتا عشرة أن نزع السلاح النووي ينبغي دعمه وتعزيزه من خلال نظام دولي فعال لعدم الانتشار النووي . إن انضمام مزيد من الدول مؤخرا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وعلى وجه التحديد ، امكانية انضمام الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن الدولي كلهم ، سيدعم نظام عدم الانتشار النووي الحالي .

وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لاتخاذ تدابير أخرى في مجال تحديد الأسلحة التقليدية . هذا هو المجال الذي تستطيع فيه كل الدول أن تقدم مساهمة كبيرة صوب الهدف النهائي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد العالمي . إن حرب الخليج التي

وقعت مؤخرا نبهتنا بصورة عنيفة إلى التهديدات الخطيرة التي يشكلها التعزيز المفرط للترسانات التقليدية على السلم والامن الدوليين . وتعرب الدول الاشتا عشرة عن استعدادها للبدء في معالجة هذه المشكلة أثناء الدورة الحالية للجنة الاولى .

ولاستكمال هذا الاستعراض الموجز للقضايا التي ما زالت مدرجة على جدول الأعمال ، نرحب بجهود التفاوض المبذولة في جنيف لتجاوز العقبات الباقية في سبيل التوصل إلى حظر عالمي شامل على الاسلحة الكيميائية يمكن التحقق منه بفعالية .

وبالمثل ، وضع المؤتمر الاستعراض الثالث الاخير للدول الاطراف في اتفاقيـــة الاسلحة البيولوجية والتوكسينية منذ فترة وجيزة برنامجا للعمل يرمي الى تاييـــد - وإن امكن تعزيز - الحظر القائم على الاسلحة البيولوجية .

ما زال نزع السلاح النووي يشكل إحدى الاولويات القصوى بالنسبة للدول الاثنتـــي عشرة في ميدان تحديد الاسلحة ونزع السلاح وترى الدول الاثنتا عشرة أن إحراز مزيد مـــن التقدم في تحديد الاسلحة النووية لا يزال يمثل واحدا من أخطر التحديات التي تواجـــه عالم اليوم . لذا ، فإنها تلاحظ بعين الرضا أن العملية المفضية الى اجراء تخفيضـــات حقيقية في الاسلحة ، وهي عملية بدأتها معاهدة القوات النووية المتوسطة المـــدى ، تتسارع الآن على نحو واضح بعد أو وقّع الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف على معاهـــدة خفض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) . إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتـــي ، بموافقتهما للمرة الاولى على التخفيض الفعلي لعدد أسلحتهما الاستراتيجية النوويـــة الموزوعة ، قد برهنا على مسؤوليتهما الخاصة في ميدان تحديد الاسلحة النووية ونـــزع السلاح . وترحب الدول الاثنتا عشرة ترحيبا حارا بهذه المعاهدة بوصفها معلما بـــارزا هاما على طريق اجراء تخفيضات جوهرية ومتوازنة للاسلحة النووية ، وهي عملية لا تـــزال الدول الاثنتا عشرة تعلق عليها اهمية قصوى .

لذا ، تؤيد الدول الاثنتا عشرة تاييدا قويا المبادرة التي اتخذت زمامهـــا الولايات المتحدة من جانب واحد لخفض ترساناتها النووية ، كما أعلن الرئيس بوش فـــي ٢٧ أيلول/سبتمبر ، أن تنفيذ هذه المبادرة سيسفر عن تخفيض ملموس في الترسانـــة النووية . وتأمل الدول الاثنتا عشرة في أن تفضي هذه المبادرة الى مزيد من الخطـــوات بعيدة الاثر من أجل تحقيق مزيد من الاستقرار على مستويات إخفض كثيرا ، وترحب الـــدول الاثنتا عشرة بسرور بالاستجابة الايجابية من قِبَل الاتحاد السوفياتي الذي أعلـــن اعتزامه أيضا أن يخفض مخزونة النووي . وتتطلع الدول الاثنتا عشرة بثقة الى نتائـــج المشاورات المقبلة بشأن هذه الامور ، بما فيها الوسائل الدفاعية الاستراتيجية . وهـــي تؤيد بقـوة اجراء محادثـات متابعـة مبكرة بين الولايـات المتحدة والاتحـاد السوفياتي

بشان هذه المسائل ، بالاضافة الى مواصلة المفاوضات الخاصة بمسائل الدفاع والفضـــاء دون ابطاء ، بما في ذلك العلاقة بين وسائل الدفاع والهجوم الاستراتيجيين .

وبإزالة آخر القذائف النووية متوسطة المدى من أوروبا ، تكون معاهدة القـوات النووية المتوسطة المدى ، التي تنص على القضاء على فئة كاملة من الاسلحة النوويـة ، قد نفذت بنجاح . والدول الاثنتا عشرة ، ادراكا منها للظروف السياسية والعسكريـة المحسنة السائدة في القارة الاوروبية ، ترحب باحتمال اجراء تخفيضات واسعة النطـاق من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الاسلحة النووية قصيرة المدى .

ومع ذلك ، لا يمكننا أن نغمض أعيننا عن بعض التطورات الاقل تشجيعـا . فالمجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء تشعر ببالغ القلق ازاء التقارير التي ترد مـن اللجنة الخاصة المشكلة بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) ومن الوكالة الدوليـة للطاقة الذرية الى مجلس الامن والتي تفيد بأن حكومة العراق انتهكت على نحو صـارخ للغاية التزاماتها بموجب اتفاق الضمانات وفقا لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النوويـة والقرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

وتؤكد الدول الاثنتا عشرة من جديد التزامها بمبدأ عدم الانتشار النووي بصفـة عامة وبمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية بصفة خاصة ، بوصفها حجر الزاوية فـي النظام الدولي لعدم الانتشار النووي . وهي ترحب بانضمام مزيد من الدول الى هـذه المعاهدة . وفي هذا الصدد ، تثني على جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيـا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق لانضمامها مؤخرا الى معاهدة عدم الانتشار وباعلان الصيـن وفرنسا اعتزامهما الانضمام الى المعاهدة تكون كل الدول الدائمة العضوية في مجلـس الامن قد وافقت على تلك المعاهدة ، مما يزيد من تعزيز عالميتها والدول الاثنتا عشرة واثقة من انه ، بالتوازي مع زيادة الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار ، يمكن تنفيـذ نظام عدم الانتشار الحالي على نحو افضل . ومن ثم ، يتطلع - في ضوء الاحداث الراهنة - الى تعزيز شتى عناصر ذلك النظام ، ولا سيما زيادة تعزيز وتحسين تنفيـذ الضمانـات .

ونتوقع أن تتوصل المناقشات الجارية حاليا داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى نتائج ايجابية تحقيقا لهذه الغاية .

لقد عقد في نيويورك في كانون الثاني/يناير من هذا العام مؤتمر لتعديـــل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ولم يتسن التوصل الى توافق في الآراء وتلك حقيقة تبيـن اختلاف الآراء حول درجة الأولوية التي تمنح للتوصل الى حظر شامل على إجراء التجـــارب النووية . ومع ذلك ، هناك اتجاه واضح صوب الحد من التجارب النووية ، كما تمثل فـــي تخفيض عدد التفجيرات الفعلية وبروتوكولات معاهدة عتبة حظر التجارب ومعاهـــدة التفجيرات النووية السلمية التي وقّعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فـــي حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وصدّق عليها البلدان . ولا بد أن تناقش على نحو ثنائي احتمـــالات اجراء مزيد من التحديدات ، كما تتوقعها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

وتلاحظ الدول الاثنتا عشرة أن مؤتمر نزع السلاح أعاد هذا العام انشاء لجنتـــه المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية . وهي تعتقد أنه يجب الاستمرار في تنـــاول مسألة اجراء التجارب النووية في هذا السياق متعدد الأطراف .

وقبل أن أنتقل الى مسائل نزع السلاح العالمي بصفة شاملة ، أود أن أشير الـــى الأهمية المتزايدة للجوانب المؤسسية لعملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة . فكما يـــزداد حجم محافلنا وجداول أعمالنا تزداد مركزية دبلوماسية نزع السلاح متعددة الأطـــراف . وفي هذا السياق ، تود الدول الاثنتا عشرة أن تؤكد على الطابع الفريد لمؤتمر نـــزع السلاح بجنيف بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد متعدد الأطراف لنزع السلاح في اطـــار منظومة الأمم المتحدة . ونحن نرحب بالعدد المتزايد من الدول التي تشارك في أعمـــال المؤتمر ، رغما من أنها ليست أعضاء فيه . ويحدونا الأمل في أن تؤدي أساليب العمـــل الجديدة والتحسينات الاضافية في أداء مؤتمر نزع السلاح الى زيادة تعزيز الدور الهـــام الذي يضطلع به بالفعل في اطار التحديد العالمي الشامل من الأسلحة وعملية نـــزع السلاح .

إن حرب الخليج قد أعطت حسا جديدا من الإلحاحية للتوصل الى حظر شامل يمكـــن التحقق منه للاسلحة الكيميائية ، وهو هدف طال السعي من أجل تحقيقه . فبعد سنـــوات عديدة من المفاوضات متعددة الاطراف في اطار مؤتمر نزع السلاح بجنيف ، أصبح واضحـــا أن من الحتمي الإبرام السريع لاتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية . وقد تم بالفعل القيـــام بالكثير من العمل التحضيري . إن النتيجة المؤاتية لحرب الخليج تفتح الباب علـــى مصراعيه أمام المتفاوضين لفرصة سياسية ، لا يمكننا أن نتحمل مغبة تجاهلهـــا . فبالاصرار والإبداع يمكننا أن نصل بالمفاوضات الى طورها النهائي الحاسم .

وفي هذا الصدد ، ترحب الدول الاثنتا عشرة ترحيبا حارا بقيام الولايات المتحدة بتعديل مواقفها السريع واسع النطاق كما عبرت عنه مبادرة الرئيس بوش التي تسهل الانتهاء من المفاوضات بحلول منتصف ١٩٩٢ . ويوحي التقدم الذي أحرز بالفعل في جنيف بأنه سيمكن تماما فيما يبدو الوفاء بهذا الجدول الزمني . وترحب الدول الاثنتا عشرة بإعلان الرئيس بوش الهام عن تخلي الولايات المتحدة رسميا عن استعمال الاسلحة الكيميائية لاي سبب من الاسباب ، بما في ذلك أغراض الانتقام ، ضد أي دولة والتزامها غير المشروط بتدمير جميع مخزوناتها في غضون عشر سنوات بعد بدء نفاذ الاتفاقية . ومن شأن هذا الموقف أن يمهد السبيل أمام حسم القضايا المتبقية ومن بينها قضية التحقق . إن الثقة بالامتثال هي المحك الحاسم الذي ستقاس به مصداقية الاتفاقية المقبلة الخاصة بالاسلحة الكيميائية . ولذا تدعو الدول الاثنتا عشرة جميع الاطراف المتفاوضة إلى اظهار ما يقتضيه الامر من ملكة إبداعية وإرادة سياسية لتخطي المأزق المرتبط بهذه القضية التي تستعصي فيما يبدو على الحل . والدول الاثنتا عشرة واثقة من أنه سيتسنى خلال الاشهر القليلة المقبلة التغلب على هذه العقبة والعقبات الاخرى المتبقية وهي تؤكد مجددا اعتزامها أن تكون من أول الموقعين على الاتفاقية . وتدعو الدول الاثنتا عشرة الدول الاخرى إلى أن تحذو حذوها ، سواء على أساس وطني أو إقليمي . ولا ينبغي أن يدخر جهد في سبيل الوفاء بالوعد المتمثل في وضع اتفاقية للاسلحة الكيميائية . ويتضمن هذا التنفيذ الكامل والسريع للاتفاق الحازم الذي تم التوصل إليه في العام الماضي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن تدمير مخزوناتهما من الاسلحة الكيميائية .

وفي حين تشكل اتفاقية عالمية شاملة بشأن الاسلحة الكيميائية يمكن التحقق الفعال منها الاستجابة النهائية لآفة الحرب الكيميائية ، فإن التحويل الجاري للمواد والتكنولوجيات اللازمة لانتاج الاسلحة الكيميائية من استعمالاتها المشروعة يتطلب عملا فوريا وحاسما على كل من الصعيد الوطني والدولي . وتعمل الدول الاثنتا عشرة مع الدول الاخرى على تعزيز وتوسيع الترتيبات القائمة الرامية إلى منع انتشار الاسلحة الكيميائية .

(السيد فاغنماكرز ، هولندا)

إن وقف انتشار الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل هدف عملي في فترة ما بعد حرب الخليج يتعين استهلال تنفيذه في العراق . وتود المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها التأكيد على أن العراق يجب أن يذعن انصياعا كاملا لأحكام قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) ، ذات الصلة ، بإزالة قدراته على شن حرب نووية وكيميائية وبيولوجية وعلى صنع القذائف .

وأخيرا وليس آخرا ، تُذكّر الدول الاثنتا عشرة بأهمية تعزيز السلطة المخولة إلى الأمين العام لتقصي الحالات التي يُدّعى أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت فيها .

لقد حذرت الدول الاثنتا عشرة في بضع مناسبات خلال السنة الماضية من انتشار الأسلحة البيولوجية . وقد أظهر التفتيش الأول على الأسلحة البيولوجية الذي أجرته لجنة الأمم المتحدة الخاصة في العراق أن قلقنا كان له ما يبرره . وخلافا لحالة الأسلحة الكيميائية ، فإن الصك الدولي الذي يحظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية قائم بالفعل . وإنني أشير إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية لعام ١٩٧٢ . وترى الدول الاثنتا عشرة أن تعزيز هذه الاتفاقية يتسم بأهمية فائقة .

ولذا ترحب الدول الاثنتا عشرة بنتيجة المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في هذه الاتفاقية ، الذي عقد في جنيف في الفترة من ٩ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . فقد أُحرز تقدم كبير بشأن أمور شتى منها تدابير بناء الثقة . وفي هذا الصدد تدعو الدول الاثنتا عشرة جميع الدول الأطراف إلى المشاركة في تحسين وتوسيع تدابير بناء الثقة التي اتفق عليها .

وترحب الدول الاثنتا عشرة بوجه خاص بالقرار الهام الذي اتخذه المؤتمر بإنشاء فريق مخصص من الخبراء الحكوميين لتحديد ودراسة تدابير التحقق التي يمكن اتخاذها من الناحية العلمية والتقنية . وتؤكد الدول الاثنتا عشرة على أهمية اعتراف المؤتمر بأن التحقق الفعال بوسعه أن يعزز الاتفاقية . وترى أن الاهتمام الكبير بالتحقق ، وهو الاهتمام الذي أبداه عدد ضخم من الوفود الحاضرة في المؤتمر ، أمر مشجع للغاية . فهو موقف يعبر في الوقت ذاته عن تنامي وعي المجتمع الدولي بمخاطر الانتشار وعن حدوث مزيد من الانفتاح ازاء أشكال التحكم المتعددة الأطراف . وتأمل

الدول الاثنتا عشرة أن يتجلى هذا الاهتمام في مشاركة أوسع نطاقا في أعمال فريق الخبراء . وترى أن وقائع المؤتمر الاستعراضي الثالث والإعلان الختامي الذي اعتمده المؤتمر قد أكدا على أهمية هذا الصك الدولي بوصفه المعيار الموثوق به ضد الاسلحة البيولوجية والتكسينية ، وهو معيار يستحق تماما تأييدنا الآن وفي المستقبل . ويحدو الدول الاثنتي عشرة أمل صادق في أن تشجع قرارات المؤتمر الاستعراضي الدول التي ليست حتى الآن أطرافا في الاتفاقية إلى أن تنضم إليها دون إبطاء .

وتؤكد المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها مجددا على الاهمية التي تعلقها على تدابير تحديد الاسلحة ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي . فمن شأن انجازات تحديد الاسلحة ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي ، إلى جانب المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف ، أن تسهل الجهود الرامية إلى تحديد الاسلحة ونزع السلاح على المستوى العالمي . وفي حين أن المبادرات المنفذة في هذا المجال ينبغي أن تراعي الخصائص المحددة لكل منطقة ، فإن بعض المبادئ العامة يمكن استخلاصها من الخبرة التي اكتسبت حتى الآن . ويجدر في هذا الصدد التنويه بنجاح إبرام معاهدة بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي ، وبالاعتماد المتزامن لمجموعة جديدة وهامة من تدابير بناء الثقة والامن من جانب الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وقد قام أحد شركائنا بمبادرة تستهدف نزع السلاح الإقليمي في منطقة البلقان .

وكما توحي الخبرة الاوروبية فإن تدابير لبناء الثقة مثل تبادل المعلومات عن الهياكل العسكرية ووزع القوات ، والاخطار المسبق بالتحركات العسكرية واسعة النطاق ، والدعوة الإلزامية للمراقبين ، وعمليات التفتيش في الموقع ، يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الانفتاح والشفافية وإمكانية التنبؤ فيما يتعلق بالانشطة العسكرية .

وثانيا ، ينبغي أن تركز تدابير تحديد الاسلحة ونزع السلاح الإقليمية ، في المقام الاول وعلى سبيل الاولوية ، على القدرات والاختلالات العسكرية الاكثر اضرارا بالاستقرار ، مثل القدرة على شن هجوم مفاجئ وعلى تنفيذ عمليات هجومية واسعة النطاق .

ثالثا ، ينبغي أن تفضي عملية اعتماد جميع البلدان لهياكل عسكرية دفاعية الى تحقيق توازن عسكري مستقر عند أدنى مستوى ممكن من القوات المسلحة والتسلح في ظروف تحقق الأمن المساوي غير المنقوص لجميع المشاركين .

رابعا ، ينبغي أن تعزز التدابير الاقليمية تحديد الاسلحة ونزع السلاح أحكام كافية للتحقق . وأخيرا وليس آخرا ، لا ينبغي أن تفضي تدابير تحديد الاسلحة ونزع السلاح في منطقة الى زيادة عمليات نقل الاسلحة الى مناطق أخرى .

وبينما ينبغي أن تنبع تدابير مثل تلك التي حددتها لتوي من المنطقة نفسها وتتبلور فيها ، يمكن اللجوء الى مبادرات من خارج المنطقة لكي تقوم بدور الحافز . وهذه هي حالة الشرق الأوسط بالتحديد حيث ينبغي أن توضع تدابير تحديد الاسلحة ونزع السلاح الاقليمية كمسألة لها الاولوية . وفي هذا الصدد تعطي المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء تأييدها غير المشروط لهدف اقامة ترتيبات للحد من التسلح ونزع السلاح في الشرق الاوسط بما في ذلك اقامة منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل وامكانية النظر في وضع تدابير لإجراء تخفيضات في الاسلحة التقليدية . وهي تذكر بالاقتراحات المختلفة التي تقدم بها الرئيس مبارك لتحقيق هذه الغاية ، وترحب بمبادرة تحديد الاسلحة التي أقترحها الرئيس بوش لتلك المنطقة والتي جاءت في وقتها بالاضافة الى المبادرة التي قدمها الرئيس ميتران لنزع السلاح في العالم ، والاقتراح الذي يتصل بذلك الموضوع بشأن الاسلحة التقليدية والذي قدمه رئيس الوزراء ميجور . وتدعو الدول الاثنتا عشرة جميع الدول في المنطقة الى الانضمام الى الجهود الدولية الجارية حاليا والرامية الى تجنيب الشرق الأوسط ويلات الحرب .

والآن وقد تحرك العالم دون رجعة وتجاوز التقسيم بين الشرق والغرب وما صاحبه من سباق التسلح واتجه صوب عصر يتسم بتعاون دولي أوسع نطاقا ، فإن المستويات المفرطة للأسلحة التقليدية لدى كثير من الدول تعتبر مفارقة خطيرة . ويوضح العدوان العراقي على الكويت واندلاع حرب الخليج التهديد المستمر الذي ينجم عن الحيازة العشوائية من جانب بعض الدول لترسانات ضخمة للسلم والاستقرار في المنطقة ، بل

وللأمن الدولي بأسره . وإذا كان للمجتمع الدولي أن يمنع تكرار مآس مماثلة لتلك التي ألمت بالخليج ، فعليه أن يتوصل الى طرق تحرم الدول من الوسائل التي تمكنها من إثارة الحروب ونشر الدمار . إن القذائف القادرة على ايصال أسلحة التدمير الشامل من الأمثلة السيئة السمعة في هذا المجال ، مما حدا بالدول الاثنتي عشرة الى أن تؤكد من جديد تأييدها للمبادئ التوجيهية المتعلقة بنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف .

ونحن ندرك الصعوبات المفهومية والعملية التي ينطوي عليها فرض رقابة أكبر على عمليات التجارة الدولية للأسلحة التي تنتشر بسرعة . وتعترف الدول الاثنتا عشرة بحق الدفاع عن الذات المكرس في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وتقبل فكرة أن كثيرا من الدول ستعتمد على واردات السلاح لكي تمارس ذلك الحق .

ولكن بينما يتعين على كل دولة أن تتمتع بالوسائل التي تكفل لها أمنها وفقا لنص الميثاق وروحه ، فإن ما تحوزه من التسليح ينبغي ألا يتجاوز احتياجات الدفاع الذاتية المشروعة الى الدرجة التي تصبح فيها في حد ذاتها تهديدا للبلدان المجاورة . ويشكل تحقيق القبول الواسع النطاق لهذا المفهوم الذي يقول بالاكتفاء المعقول أحد التحديات العملية الكثيرة التي تواجهنا في مرحلة ما بعد حرب الخليج .

ونظرا لعدم وجود اتفاقات دولية قائمة أو قيد التفاوض في هذا المجال ، فعلينا أن نبتكر وأن نرتاد مجالات جديدة إذا اقتضت الضرورة ذلك . أما المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء فقد عقدت العزم على مجابهة هذه المشكلة والإسهام في حلها ، مثلما أوضحت في الإعلان المتعلق بعدم الانتشار وصادرات الأسلحة الصادر عن المجلس الأوروبي في آخر اجتماع له في لكسمبرغ في حزيران/يونيه .

وترغب الدول الاثنتا عشرة ، انطلاقا من منظور الوحدة السياسية وفي إطار المشاورات الداخلية فيما بينها ، في أن تبلور منهجا مشتركا على أساس مجموعة مشتركة من المعايير من أجل تحقيق التوافق بين سياساتها الداخلية . أما على المستوى الدولي ، فتؤمن الدول الاثنتا عشرة بضرورة القيام بإجراءات بعيدة المرمى على الفور لتشجيع الانضباط والشفافية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية والتكنولوجيات التي تستخدم في الأغراض العسكرية وبالذات الموجهة الى مناطق التوتر .

وتؤكد الدول الاثنتا عشرة ، أولا وقبل كل شيء ، على ضرورة الصراحة والشفافية ، وهما المبدآن المستقران الآن في مجال تحديد الاسلحة وبناء الثقة ، وينبغي أن تمتد لتشمل التجارة الدولية في الاسلحة التقليدية والتكنولوجيا العسكرية . وقد قدمت مبادرات عديدة في هذا الصدد .

وعلى الصعيد الاقليمي ، تُبحث مقترحات في إطار المفاوضات الخاصة بمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا حول تدابير بناء الثقة والامن بهدف التبادل السنوي للمعلومات المتعلقة بانتاج وتصدير المعدات العسكرية .

وعلى الصعيد العالمي ، تعطي الدول الاثنتا عشرة أولوية أولى للإسراع بإنشاء سجل غير تمييزي بشأن نقل الاسلحة التقليدية تابع للامم المتحدة . وتلاحظ الدول الاثنتا عشرة مع التقدير أن هذه المبادرة قد حظيت بتأييد واسع النطاق من الدول الموردة والمتلقية ، بما في ذلك الدول السبع وهي أكبر الدول الصناعية وكذلك من الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن . وفي هذا الصدد ترحب الدول الاثنتا عشرة بما أبدته الدول المذكورة من استعداد لانها تشكل الجانب الاكبر من عمليات الاسلحة التقليدية ، لبحث تلك المشكلة المثيرة للقلق .

ويعطي التقرير الممتاز الحسن التوقيت من جانب فريق الخبراء الحكوميين عن أساليب وطرق تشجيع الشفافية في العمليات الدولية لنقل الاسلحة التقليدية وهو الفريق الذي أنشئ تحت رعاية الامين العام للامم المتحدة ، وزنا أكبر لاقتراح إنشاء هذا السجل . وفي رأينا أن هذا السجل يمكن أن ينهض بتحقيق بضعة أهداف : فهو يستجيب الى الحاجة الى تحقيق انفتاح وشفافية أكبر ، ويمكن أن يقدم إنذارا مبكرا عن محاولات حشد الاسلحة التي تفوق مستوى الكفاية المعقولة . وأخيرا يشكل إنشاء السجل خطوة عملية أولى في إطار عملية أوسع ترمي الى كبح جماح عمليات نقل الاسلحة التي لا تتسم بالمسؤولية وتزعزع الاستقرار .

ولذلك ، فإن الدول الاثنتي عشرة من المشاركة أصلا في تقديم مشروع قرار بشأن إنشاء السجل الذي سيقدم خلال الدورة الحالية للجنة الاولى . أما بالنسبة للطرائق

العملية للسجل ، ترمي الدول الاثنتا عشرة الى إنشاء نظام لا يشوبه الالتباس ، سهل الإدارة وجاهز للاعتماد الفوري . وبطبيعة الحال يمكن التفكير في ادخال تحسينات أخرى عليه فيما بعد في ضوء الخبرة المكتسبة . ونثق بأن هذه العناصر المختلفة ستزكي نفسها لدى اللجنة الأولى ، ونحن نلتمس تعاون وتأييد كل الدول في تحقيق نتائج مضمونية في هذا الميدان .

وبالاضافة الى إنشاء السجل العالمي لعمليات نقل الأسلحة ، تناشد الدول الإثنتا عشرة الموردين والمتلقين للأسلحة التقليدية أن يتحلوا بالمسؤولية والانضباط في مجال كان الانضباط غائبا فيه في بعض المناسبات غيابا واضحا ، على حساب الأمن الاقليمي والعالمي .

ويلزم ضبط النفس ، بوجه خاص ، متى تعلق الأمر بأسلحة مثيرة للقلاقل مثل القذائف التسيارية . وهذا في حد ذاته يمكن أن يسهم في إقرار نمط لنقل الأسلحة تعقلا . ومن ثم فإن أحكام معاهدة القوات التقليدية في أوروبا التي تهدف الى منع نقل فائض الأسلحة الى بلدان تقع خارج المنطقة المشمولة بالمعاهدة تشكل تطورا جديرا بالثناء في هذا السياق .

ثالثا ، ترحب الدول الاثنتا عشرة بأي حوار يمكن أن يجري بين البلدان المتلقية والموردة بغية وضع مدونة سلوك متفق عليها تنظم عمليات نقل الأسلحة . وما زلنا نرحب بإمعان الامم المتحدة وسائر المحافل المختصة المتعددة الأطراف النظر في مسألة تجارة الأسلحة بجميع جوانبها .

والشفافية في عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي هي مجرد أحد هذه الجوانب وإن كانت جانبا هاما يتصل بكفالة قدر أكبر من الوضوح في الأمور العسكرية بوجه عام وتوفير معلومات موضوعية عنها . ولطالما أبدت الدول الاثنتا عشرة تحبيذها لذلك الوضوح الذي ترى فيه وسيلة لتعزيز الثقة المتبادلة والأمن الشامل . ومن ثم ستظل الدول الاثنتا عشرة تؤيد تقديم تقارير سنوية عن الميزانيات العسكرية ، وتدعو الى توسيع نطاق المشاركة في هذه الممارسة .

أما الأهمية المتعاظمة المعقودة على توفير معلومات موضوعية عن الأمور العسكرية فقد تبدت بوضوح خلال دورة هيئة نزع السلاح السنة الحالية ، وهو ما سيظهره بلا شك تقرير العام القادم . وفي هذا السياق تنوه الدول الاثنتا عشرة بما أضفاه تنفيذ عملية اصلاح هيئة نزع السلاح على مداولات الهيئة هذا العام من حس مجدد بالهدف .

ويمكن القول بوجه أعم إن الأنشطة القوية التي اضطلعت بها آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ، وبخاصة في ميدان التحقق ، تبرهن على حيوية عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الوقت الراهن . وتثني الدول الاثنتا عشرة على ادارة شؤون نزع السلاح لجهودها الفعالة الرامية الى تعزيز أبعاد تعدد أطراف تلك العملية . كما أن الأوراق البحثية المختلفة التي نشرها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على امتداد عمره

البالغ عشر سنوات ، وكذا الانشطة المفيدة التي اضطلعت بها مراكز الامم المتحدة الاقليمية للسلم ونزع السلاح ألقت مزيدا من الضوء على دور الامم المتحدة في مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح .

وعلى إثر الانجازات الاخيرة في المجال آنف الذكر يمكن مشاهدة تخفيضات كبيرة في النفقات العسكرية في العديد من البلدان . ولئن كانت تلك التخفيضات ستعود ، دون شك ، بفائدة في المدى الطويل ، فهي يمكن أن تستتبع في المدى القصير عمليات تكيف اقتصادي شاقة . والمجموعة الاقتصادية الاوروبية والدول الاعضاء فيها على بينة من أن التحول من الاقتصادات التي يغلب عليها الطابع العسكري الى اقتصادات مدنية غدا من الشواغل التي تستحوذ على تفكير عدد متزايد من الدول .

بيد أنه لا يوجد مخطط واحد لتحويل الموارد المخصصة للدفاع الى الصناعات المدنية . ذلك أن الاختلافات بين النظم الاقتصادية والسياسية القائمة تشكل قيودا على امكانية استنباط نهج عام لمعالجة قضية التحويل . ومن ثم ، فإن أفضل سبيل ، في رأينا ، للنهوض بعملية التحويل هو اتباع نهوج متوازنة وعملية تتشى مع الظروف السائدة في كل بلد . وهكذا ، فإن التحويل ، في ظل اقتصاد السوق الحرة ، سيتخذ أساسا شكل استجابة اقتصادية طبيعية لمشكلة تكييف العرض مع الطلب المتغير في مجال الصناعة المدنية . وعندئذ ستكون الجدوى التقنية والاقتصادية وليس استحسان الامور من الناحية السياسية هي العامل الرئيسي الذي يتحدد وفقا له نطاق عملية التحويل ومعدل سرعتها .

وهذا يعني أيضا أنه لا يمكننا النظر الى التحويل باعتباره شرطا مسبقا لتطوير السلم والامن الدوليين . وفي الوقت نفسه ينبغي للحكومات ، في رأي الدول الاثنتي عشرة ، أن تستفيد من هياكل التعاون القائمة على الصعيدين الوطني والدولي مما يمكن أن يساعد في عمليات التحويل الوطنية .

ويقتضي الامر الآن صون وتدعيم روح التعاون الدولي الذي تمكّنا من ارسائه . وكما قلت آنفا ، لا يسعنا أن ندع الفرص الثمينة تفلت من أيدينا ، وخصوصا في مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح ، وهو كما نعرف جميعا شديد التأثر بالتيارات المتعارضة في العلاقات الدولية .

وتأمل الدول الاثنتا عشرة أن تضطلع اللجنة الأولى بدورها كاملا في السعي الى ايجاد حلول تعاونية للتحديات التي يواجهها أمننا المشترك . ولقد أثبتت اللجنة في السنوات الأخيرة قدرتها المتزايدة على تغليب فعالية الاداء على اللغو والشعارات ، وتغليب المرونة على التزمت المذهبي . ومن شأن ترشيد اجراءاتها وتبسيط جدول أعمالها بقدر أكبر أن يمكناها من التصدي بحسم لمشاكل العصر الحقيقية .

وكعهدنا في السنوات السابقة ، ستعمل المجموعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها على تحقيق توافق في الآراء أوسع نطاقا بشأن عدد من القرارات جيدة المضمون . وستشجع أيضا ، الدول الاثنتا عشرة ، في إطار جهدها المتواصل الرامي الى تحديد الأولويات ، الفكرة الداعية الى مناقشة عدد أكبر من بنود جدول أعمالنا كل عامين أو كل عدة أعوام .

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم وفد شيلي أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الاولى . ونحن واثقون من أن مقدرتكم الدبلوماسية سيكون لها أبلغ الأثر في تحقيق نتائج ايجابية في هذه الدورة . وفضلا عن ذلك ، فإنني بصفتي من أبناء شيلي ، أشعر بارتياح شديد لرؤية أحد الأعضاء السابقين المحركين لاتحاد التضامن التاريخي يقود أعمالنا . فإنكم رمز حي للتغيرات التي طرأت مؤخرا على الصعيد العالمي .

وأود ، كذلك ، أن أهنئ نائب الرئيس ، ممثل تركيا ، والسفير أوردونيز ممثل الفلبين وصديقنا وزميلنا الغالي السيد بابلو سادر الذي يمثل أمريكا اللاتينية على الطاولة . وأهنئ أيضا ، صديقنا العزيز السيد أكاشي ، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح لما أبداه خلال عام التغيرات الكبرى هذا من نفاذ بصيرة ، ونشاط بالغ وحس مرهف في إطار النهوض بعملية التفكر في المسائل المعقدة مما يعد من المهام الرئيسية المنوطة بالأمم المتحدة ؛ وأتوجه أخيرا بالتهنئة الى السفير كوماتينا على ما أداه من عمل بوصفه الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح الذي قد يمضي قدما الآن في هذه المرحلة التي تمر بها العلاقات الدولية في تناول موضوعات ظلت حتى وقتنا هذا محصورة في نطاق محدود .

وأخيرا ، ورغم ما استمعنا إليه من كلمات قيلت في تأبين السفير غارسيا روبلز ، فإنه لا يسعني إلاّ أن أضيف نبذة موجزة عن شخصيته . اسمحوا لي أن أشير الى نوع مختلف من التضامن ، وأعني بذلك التضامن الذي أبداه باستمرار مع الشعب الشيلي من أجل استعادة ديمقراطيته . إن موقفه ذاك أضاف بعدا جديدا الى الابعاد التي يعلم بها كل أعضاء اللجنة ، ويتجلى فيه ذلك التضامن الذي خبّرته شخصيا خلال فترة النفي السياسي في المسكيك . لقد كان رمزا للقيم العالمية العظيمة ليس في مجالات نزع السلاح وحدها ، بل وفي مجالات أخرى .

إن دورتنا هذه تبدأ وسط أنباء طيبة في ميدان نزع السلاح . فنحن نشهد النتائج العملية الاولى لانتهاء الحرب الباردة والمجابهة الايديويوجية المتصلّبة التي جلبت معاناة كبيرة للبشرية . ونرحب بالقرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن تخفيض وإزالة القذائف النووية قصيرة المدى ، والقذائف التسيارية العابرة للقارات ، والوقف الطوعي للتجارب النووية . كما نرحب بالتخفيضات الكبيرة المعلنة في النفقات العامة على الدفاع في السنوات المقبلة .

مع ذلك ، نرى في الحقبة الجديدة من الزمن التي نقف على مشارفها أنه كان من الاجدى لو تم الإعلان عن بعض هذه القرارات لاول مرة في الامم المتحدة . فمن شأن مثل هذه البادرة أن تعزّز المنظمة وتمثل دليلا رمزيا على أن الامم المتحدة قادرة على الاضطلاع بدور أهم في مجال نزع السلاح .

ومما يدعو الى الاسف أن نلاحظ أن الدول الكبرى لا تزال تتمسك بمواقف تعوق تماما المحافل المتعددة الاطراف عن إنجاز المهام التي أنشئت من أجلها . وهذه المحافل هي : الجمعية العامة باعتبارها أعلى محفل للحوار والتوجيه السياسي للمجتمع الدولي بمجمله ؛ وهيئة نزع السلاح باعتبارها المحفل التقني الرئيسي الذي يضم تمثيلا عريضا للبلدان ؛ ومؤتمر نزع السلاح باعتباره الجهاز التفاوضي ، وإن كانت عضويته محدودة .

وفي هذا الصدد ، أناشد الجمعية العامة أن تقوم في دورتها الحالية بحث أعضاء مؤتمر نزع السلاح على أن يستكملوا خلال عام ١٩٩٢ مشاوراتهم بشأن توسيع نطاق عضويته المحدودة ، ويبتّوا في الطلبات المقدمة من بلدان عديدة من بينها شيلي للإنضمام الى عضويته .

يتعين علينا أن نكرّر التعبير عن قلقنا إزاء عدم الاتفاق في مؤتمر نزع السلاح على المسائل ذات الحساسية المماثلة لحساسية نزع السلاح النووي ، وإزاء الاضرار المتزايدة التي تصيب التوازن البيئي . ونظرا لعدم وجود ولاية تفاوضية في كل لجنة من هذه اللجان ، فإنه لا يسعنا إلا أن ننتقد عدم توفر الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق تقدم جوهري في مجال نزع السلاح المتعدد الاطراف . مع ذلك ، نعتبر المبادرات المماثلة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، التي قدمت السويد مشروعها ، خطوات إيجابية . وسوف نقوم بإجراء دراسة مستفيضة لها .

ولا بد من تطوير مشاريع القرارات التي تعتمدها اللجنة الاولى سنة بعد أخرى لتصبح صكوكا قانونية أكثر إلزاما لتعزيز السلم والامن الدوليين . وإذ تدرك حكومة بلدي هذه المسألة التي طال النقاش حولها ، فقد وقّعت مع حكومتي الارجنتين والبرازيل في أوائل الشهر الماضي اتفاق ميندوزا بشأن الحظر الكامل للاسلحة الكيميائية والبيولوجية - وقد انضمت أوروغواي الآن الى هذا الصك مفتوح العضوية لقبول انضمام البلدان الاخرى في أمريكا اللاتينية .

إن هذا التدبير الإقليمي لبناء الثقة ، الذي يؤكد الإعلانات الانفرادية التي صدرت من قبل بشأن عدم اقتناء الاسلحة الكيميائية والبيولوجية ، يضم الاليات التي تدرس في إطار الاتفاقية المقبلة بشأن الاسلحة الكيميائية التي يجري التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح ، والتي تعزّز الإبرام العاجل لتلك الاتفاقية ودخولها حيّز النفاذ .

ونجد بالمثل أن الرئيس إيلوين ، إذ أدرك أهمية التنفيذ الكامل لمعاهدة تلاتيلولكو ، فقد اتخذ الخطوات اللازمة مع بلدان أمريكا اللاتينية الاخرى التي

تماثل حالتها حالة شيلي للتفاوض معها حول التنفيذ العملي لاحكام ذلك الصك الاساسي من صكوك نزع السلاح .

إن شيلي لا ترغب في وجود أسلحة نووية في المنطقة سواء أكان ذلك في شيلي ذاتها أو في بلدان أخرى . وترى أنه ليست هناك أية حاجة لتلك الاسلحة ، بل إنها على عكس ذلك تشكل مصدرا للريبة . فمجرد وجودها يسبب الاحتكاكات ويثير مخاطر سياسية وبيئية . وقد حان الوقت الذي يتعين علينا أن نبدأ فيه التفكير حول شرعية وجود الاسلحة النووية دوليا . ونتساءل الى أي مدى يشكل مجرد وجودها جريمة ضد الإنسانية ، بدلا من أن يكون مصدرا للامن الجماعي ، وهل هناك أي اختلاف حقيقي من وجهة النظر الاخلاقية بين الدمار والمعاناة الرهيبة الناجمين عن الاسلحة الكيميائية التي نحن بصدد حظرها ، والدمار والمعاناة الرهيبة الناجمين عن الاسلحة النووية ؟ إن الاسباب التي تدعو الى حظر الاسلحة الكيميائية تماثل تماما الاسباب التي تدعو الى حظر الاسلحة النووية وذلك من وجهة النظر القانونية والإنسانية .

وتستحق شتى المبادرات التي تستهدف وضع سجل بالاسلحة التقليدية لدى الامم المتحدة تاييدنا . لذلك اشترك بلدي مع الارجنتين والبرازيل وكندا في تقديم اقتراح مشابه ذي نطاق إقليمي في الاجتماع الاخير لمنظمة الدول الامريكية . مع ذلك لا بدّ لنا من أن نؤكد أن شيلي وبلدان أمريكا اللاتينية الاخرى لديها ملاحظات تتعلق بهذه المقترحات . وهي تتصل بالطبيعة الإلزامية التي يجري السعي لإعطائها للسجل ، وعدم إدراج جوانب معينة كالإنتاج المحلي للاسلحة والرقابة عليه ، ومشكلة الاتجار غير المشروع بالاسلحة . وبالإضافة الى ذلك ينبغي لنا أن نضمن جعل ذلك السجل عالميا ، وغير تمييزي ، ويحترم مبدأ الدفاع عن النفس .

وعلاوة على ذلك ، تعتقد حكومة بلدي أنه في حين أن هذه المبادرة تعتبر من أهم المبادرات التي شهدناها في اللجنة الاولى في الاونة الاخيرة ، فإنها لا تشكل سوى خطوة واحدة الى الامام في عملية نزع السلاح التي يتعين استكمالها بتدابير شاملة تتعلق بالقضاء على الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل .

وتلاحظ حكومة شيلي بإحساس من الفزع أن موضوعا سياسيا بالضرورة مثل تعزيز فكرة تحقيق الأمن بعناصر غير عسكرية - موضوع كثيرا ما أشارته شيلي في شتى محافل الأمم المتحدة - لا يحظى بالقبول في أعمال اللجنة الأولى . وهذه العناصر الجديدة لمفهوم الأمن - التي تشمل ليس فقط الجوانب العسكرية لنزع السلاح ، بل أيضا كل التهديدات الحالية والمقبلة التي قد تنتقص من الاستقرار ، والتنمية الاقتصادية ، والكرامة الإنسانية محليا أو إقليميا أو عالميا - كل هذه العناصر تدعو الى التركيز على المفاوضات التي تستهدف إنشاء صلة مناسبة بين نزع السلاح والتنمية ، وبذلك يتسنى لنا أن نحوّل لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية أموالا كانت تخصص لشراء أسلحة لا تلعب دورا رادعا ، ولا يمكن تبريرها لأغراض الدفاع المشروع عن النفس .

مما له أهمية خاصة في هذا الصدد إعلان استكهولم الصادر في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ . إن هذا الإعلان ، الذي وقعت عليه حكومتي ، يشير الى عائدات السلم - وهو مفهوم نوقش كثيرا ولكنه لا يزال سرابا . ويتحدث الإعلان عن استخدام الاموال ، الموفرة نتيجة للاقتصاد في احتياز الاسلحة ، لخدمة أغراض التعاون الدولي ولإنشاء نظام طوارئ عالمي لمنع نشوب المراعات . وهذه مبادرات تؤيدها حكومتي تأييدا تاما .

إلا أننا ندرك إدراكا جيدا المصاعب الجسام التي بدأت تظهر في عملية تحويل عائدات السلم ، التي نوقشت مطولا ، الى حقيقة مادية ومالية . ويجري الحديث عن مشاكل العجز في الميزانيات وفي موازين المدفوعات جنبا الى جنب مع الاحتياجات المحلية وتكلفة تدمير الاسلحة والتحول الصناعي وقلة النمو الاقتصادي وانغلاق الاسواق . ويجري الاستشهاد بهذه المشاكل ومشاكل عديدة أخرى آخذة في الظهور لتفسير حقيقة أن احتياجات البلدان النامية لا تزال متروكة بلا تلبية . وهنا نتذكر السهولة والسرعة التي جمع بهما حوالي ٤٥ بليون دولار امريكي لشن حرب الخليج . ونتذكر في الوقت نفسه استحالة التوصل الى إجراءات إبداعية مبتكرة حاسمة في مجال تمويل التنمية .

يقودني هذا في المحصلة النهائية الى الاعتقاد بأن عائدات السلم الحقيقية ليست مجرد استخدام الموارد المحررة من الميزانيات العسكرية ، على الرغم مما لذلك من أهمية . فعائدات السلم الحقيقية عائدات سياسية وفكرية وثقافية . إن العائد الأول ينبغي أن يتمثل في قدرتنا على التفكير في مشاكل السلم والأمن بعقول مفتوحة وعلى أساس معايير حديثة . ويجب أن نبدأ بإدراك أن تجزئة العالم ايديولوجيا حجبت مشاكل أمنية أخرى أهميتها تفوق أو على الأقل تعادل أهمية المواجهة بين الدولتين العظميين . إضافة الى ذلك ، شوهت الحرب الباردة تحديد المشاكل وتعريفها فكريا بتقسيمها على أساس رجوعها الى صديق أو عدو ، بدلا من تصنيفها وفقا لقيم ثابتة . ومن الأمثلة الرئيسية على هذا التقسيم الثنائي الطريقة التي جرى بها التلاعب بمفاهيم عميقة مثل حقوق الإنسان والديمقراطية . وقد كانت الحرب الباردة مصدر

انعدام أمن شديد ، على صعيد فردي وأُسَري ، للملايين من البشر في جميع أنحاء العالم - ولا يعزى هذا بصورة رئيسية الى الخوف من محرقة نووية ولكن لان النضال من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية أُخضع لعامل سياسي . وكان يأتي في المرتبة الثانية على الدوام بعد الهدف المهيمن ، هدف إلحاق الهزيمة بالدولة العظمى الاخرى وبحلفائها . وباسم الدفاع عن الحرية شُجعت الحكومات الديكتاتورية من كل نوع ، وتلقت الحماية والمساعدة . إنها قصة مأساوية من وجهة النظر الاخلاقية والسلوكية .

هذا الدرس المستخلص من الماضي القريب يجعلنا ندرك الحاجة الى مساءلة أنفسنا اليوم كيف نريد تحديد وتعريف مشاكل الأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة . كما قلت في شتى محافل الأمم المتحدة ، تؤمن حكومة شيلي أنه يتحتم علينا أن نفكر في المصادر الرئيسية لانعدام الأمن المعاصر وما هي أفضل الاليات للتعامل معها . ولتحقيق هذه الغاية ، أود أن أتشاطر مع أعضاء اللجنة الآخرين بعض الأفكار القليلة .

أولا ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والدولة هي محور اهتمامنا بالنسبة للأمن . وهكذا ، أهملنا المشاكل الشخصية والاجتماعية للفرد . واليوم ، يتعين علينا أن نعترف أن لأمن الفرد ، على الاقل ، أهمية تماثل أهمية أمن الدولة ، وأن نعترف قبل كل شيء بأنه لا يمكن تحقيق أحدهما على حساب الآخر .

ثانيا ، إن المصادر الرئيسية لانعدام أمن المواطن الفرد في العالم المعاصر مصادر اقتصادية والاجتماعية وبيئية . وانعدام الأمن الاجتماعي ناجم عن أمور من بينها الفقر والبطالة والجريمة والعنف السياسي والمخدرات والنمو السكاني وتدهور البيئة . ويصدق هذا القول بصورة خاصة في حالة بلدان العالم الثالث ، وينبغي ملاحظة أن انعدام الأمن الناجم عن هذا المصدر لا يمكن أن يقاوم بالاسلحة ، فلن يقاوم إلّا بآليات سياسية واجتماعية وبشتى وسائل التعاون الدولي .

ثالثا ، بانتهاء الحرب الباردة ، يتعين علينا أن نفترض أن الأمن سيصبح بصورة متزايدة مسألة تكافل . فلن يتوفر الأمن في الشمال ما لم يتوفر في الجنوب ؛

ولن يتوفر الأمن للذين يتمتعون بالرفاه ما لم نوجد حلولا للذين يعيشون في وضع اجتماعي غير مأمون العواقب . ولن تنعم المجتمعات ولا العالم بالاستقرار ما لم نحقق القضاء في نفس الوقت على شتى مصادر انعدام الأمن في جميع البلدان .

رابعا ، إن انحسار خطر نشوب صراع عالمي ، والتحركات السياسية نحو الديمقراطية والأسواق ، تخلق كما نعلم بؤر توتر جديدة أو هي تحرك بؤرا كانت ساكنة . وينصب النقاش الدولي بدرجة أكبر على الأوضاع الإقليمية . وسيخلق هذا مسؤوليات جديدة لبلدان المنطقة الإقليمية المعنية ، فعلى سبيل المثال ، في حالة هايتي خُلقت مسؤوليات جديدة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي ، حيث تصرفت منظمة الدول الامريكية بحسم وحزم مطالبة بإعادة الحكومة الشرعية .

إلاّ أن هذه الاوضاع الجديدة التي نعيشها تمكننا أيضا من إلقاء نظرة جديدة على مفاهيم كانت تفسر ، في سياق الحرب الباردة ، تفسيرا ايديويوجيا محبذا لجانب أو لآخر . وأشير على سبيل المثال الى مفهوم منطقة السلم . من الواضح أن هذا المفهوم قد يكون ذا فائدة كبيرة في السياق الإقليمي . ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي تسير في هذا الاتجاه . وقبل عدة سنوات أظهرت البرازيل بعد نظرها باقتراحها إنشاء منطقة سلم للمحيط الاطلسي ، وقد أقرت الجمعية العامة ذلك . وتقدمت بيرو باقتراح مماثل بالنسبة للمحيط الهادئ ؛ وتناقش حكومات أمريكا الوسطى إقامة منطقة سلم في أمريكا الوسطى ؛ وقد اقترح الرئيس بورخا ، رئيس إكوادور ، مؤخرا على الجمعية العامة إقامة منطقة سلم في امريكا الجنوبية .

كل هذا يشكل جزءا من عملية دينامية جديدة لإثراء بعض المفاهيم ، ولرد اعتبار مفاهيم أخرى كانت قد نبذت نتيجة للطريقة الآلية التي كانت تسير بها الحرب الباردة وللتبسيط الايديولوجي الذي كانت تعنيه بالنسبة للبشرية . فعلى سبيل المثال ، يمكن على هذا المنوال ، وأسوة بمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي ضرب لنا مثلا طيبا ، النظر في عقد مؤتمرات إقليمية ودون إقليمية تتناول تدريجيا الأوضاع في إطار هذه الحقائق الجديدة .

وكما بينت من قبل ، فمن المؤكد أن مشكلتي المخدرات والبيئة وغيرهما من المسائل الاخرى المماثلة تعتبر أيضا مشكلات أمن ، ولكنها ليست من نوع مشكلات الامن التي تناقش في مجلس الامن ، أو حتى هنا في اللجنة الاولى . وكما ذكرت من قبل نحن قد شرعنا في التعرف على مشكلات أمنية تشير ، وفقا لوجهة النظر الحديثة لمفهوم الامن ، الى الحاجة الى إيلاء الاهتمام للابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشاكل ، وهي الابعاد التي تتناولها اللجنتان الثانية والثالثة للجمعية العامة .

إن العلاقة المتبادلة بين نزع السلاح والامن الدولي أكثر وضوحا اليوم من أي وقت مضى . فلا يمكن أن نتجاهل العناصر التي تعرض الامن للخطر ، والتي تؤثر على الافراد والاسر والمجتمعات والدول والانسانية في مجموعها . وظهور نظام دولي جديد يتطلب إيلاء أهمية للمطامع المشروعة لكل بلدان العالم . كذلك فإن نزع السلاح ينبغي أن يكون عملية عالمية تراعى فيها الخصائص المحددة لكل منطقة وتعنى تحسنا حقيقيا في الظروف المعيشية للبلدان النامية .

إن الامم المتحدة هي المحفل السليم لتحقيق رؤيا مشتركة لما ينبغي أن يكون عليه الامن في عقد التسعينات . ويجب ألا نضيع هذه الفرصة ، التي ربما تكون فرصة فريدة في التاريخ ، لتحقيق تقدم ملموس في تطوير الافكار والممارسات السياسية لتعزيز السلم والامن الدوليين .

السيد زلينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) :

السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أعرب عن ارتياحي لرؤيتكم ، وانتم ممثل بلد صديق وجار لأوكرانيا ، تتولون رئاسة مداولاتنا في اللجنة الاولى . أتمنى لكم ولجميع أعضاء مكتب اللجنة كل نجاح في الاضطلاع بمهام اللجنة في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة .

إن التطورات الجياشة التي حدثت في السنوات القليلة الماضية ، غيّرت على نحو مثير الصورة السياسية العالمية . وبدأت هياكل النظام العالمي الجديد تتشكل على أساس التعاون والتفاعل والثقة . إن ميثاق باريس لأوروبا الجديدة ، والمعاهدة

الخاصة بالقوات التقليدية في أوروبا ، وتوقيع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، والمبادرات الشجاعة الأخيرة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي المتعلقة بنزع السلاح النووي ، كل هذه التدابير تدعم ركائز نظام أمني جديد في جوهره يقوم على التعاون والتفاعل اللذين يعودان بالفائدة على الجميع . وبعبارة أخرى ، أصبح العالم مكانا أكثر أمنا واختفى من الأفق السياسي خطر حدوث تصادم بين الدولتين العظميين .

وأصبحت الطبيعة المتكاملة غير القابلة للتجزئة للأمن واضحة عن طريق الروابط الأصلية بين أبعاده العسكرية والسياسية والبيئية والاقتصادية والانسانية . بيد أن إنهاء المواجهة العسكرية وتخفيض القدرات العسكرية - وذلك أساسا عن طريق نزع السلاح وتحديد الأسلحة وان يكن أيضا عن طريق تخفيض الأنشطة العسكرية وتقييدها - لا يزالان يشكلان عنصرا جوهريا في أي مفهوم متعدد الابعاد للأمن . ولا شك في أن هذه العملية ينبغي أن تكون متوازنة ومتواصلة ، وأن تمتد الى جميع الأمم وتشمل جميع أنواع الأسلحة . وفي هذا الصدد ، ينبغي لجميع الأمم أن تضطلع بنصيبها من المسؤولية عن الحالة القائمة في العالم ، وينبغي للأمم المتحدة في نفس الوقت أن تنبه كل أمة الى واجبها . إن السلاح النووي وبالتالي نزع السلاح النووي هما المسألتان الاساسيتان في الجوانب العسكرية للأمن في عالم اليوم .

وقد أيدت أوكرانيا دائما القضاء على جميع الترسانات النووية ، ونحن مقتنعون بأن النظام الأمني الدولي الفعال والمتوازن والكفؤ يمكن أن يمنع ، أو يوقف اذا اقتضى الأمر ، أي عدوان عن طريق جهد دولي مشترك دون اللجوء الى استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها .

وبتاريخ ٢٤ آب/اغسطس من هذا العام ، أعلن برلمان أوكرانيا ، استقلال الدولة الأوكرانية ، وتبعت ذلك على الفور ترتيبات تنفيذية . ونحن الآن في انتظار اعتماد ذلك القرار في استفتاء سيجري في ١ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام .

وقد قرر برلمان الجمهورية أن تكون جميع القوات المسلحة الموجودة على أرض أوكرانيا خاضعة لولايته . وأبدى الرأي العام العالمي ، والدوائر الرسمية في بلدان

كثيرة القلق من أن استقلال أوكرانيا قد يؤدي الى ظهور دولة نووية جديدة . وأود أن أؤكد أن هذا القلق لا أساس له على الاطلاق . وعلى العكس فانني مقتنع بأن سياسة أوكرانيا الثابتة التي تؤيد القضاء على الأسلحة النووية ، أسهمت على نحو فعّال في تدابير نزع السلاح النووي البعيدة الأثر التي أعلنها بصورة منسقة الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف ، وان تلك السياسة ستساعد على تنفيذ هذه التدابير .

إن موقفنا يعني وجوب القضاء على جميع الأسلحة النووية الموجودة على أراضينا في أسرع وقت ممكن . وأود أن أقتبس مما قاله ليونيد كرافتشوك رئيس المجلس الأعلى ، أي البرلمان الأوكراني ، في بيانه بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر في المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة :

"لا تسعى أوكرانيا الى امتلاك الأسلحة النووية . وهي تعتزم الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة لا نووية . وتتسق هذه النية والجهود الدولية الرامية الى تخفيض وتدمير المخزونات النووية في جميع أنحاء العالم . وتود أوكرانيا ، باعتماد هذا الموقف ، أن تعزز نزع السلاح وتزيد الثقة بين الدول" . (A/46/PV.14 ، ص. ٢٧)

"وكما تعلم الجمعية العامة هناك منظومات معينة من الأسلحة النووية موزوعة حاليا في أراضي أوكرانيا . وسياستنا هي أن هذه الأسلحة النووية موجودة بشكل مؤقت في أوكرانيا . وان القضاء عليها ووسائل وزعها مسألة وقت ليس إلا" . (المرجع نفسه)

إن أوكرانيا ليست طبعا الأمة الوحيدة في العالم التي اختارت مركز الدولة اللانووية ، ومع ذلك هناك فارق بين أن يتخلى المرء عن شيء لا يوجد لديه ، وبين أن يختار المرء مستقبلا لا نوويا عندما يتعين عليه أن يواجه تكلفة إزالة مئات القطع من الأسلحة الاستراتيجية والتكتيكية وتكلفة إزالة مرافق انتاجها وصيانتها .

ونظرا للمثل الصارخ الذي تضربه بعض الدول العظمى ، يذهب أحيانا بعض السياسيين الأوكرانيين الى التساؤل قائلين : فيما العجلة ، اذا كانت الدول النووية الأخرى ترفض الخيار اللانووي مع أنها تشجع الآخرين بحماس على قبوله ؟ لماذا لا نفعل نفس الشيء ؟ والواقع أن الناس على حق عندما يقولون أنه ليس هناك ما يغري إغراء المثل السيئ ، ولكن الأصح أيضا أن معظم الناس لديهم من الفطرة السليمة والقوة الاخلاقية ما يجعلهم يتلافون الانقياد وراء سوابق مشكوك في سلامتها . ونحن نشعر أن في هذا مدعاة للشعور بالتفاؤل في أمر تقدم الانسان .

إن ما يضمن مستقبل المجتمع العالمي هو الشراكة الدولية على أساس ميثاق الأمم المتحدة ، لا حيازة الأسلحة النووية . ونأمل صادقين في أن خيار أوكرانيا اللانووي سيحكم عليه بناء على جوهره الموضوعي أي بوصفه إسهاما هاما في دعم الأمن الدولي وتعزيز معاهدة عدم الانتشار التي ينبغي أن تصبح معاهدة ذات أمد غير محدود .

وأود الآن أن أستشهد من جديد بكلمة من بيان رئيس المجلس الأعلى لأوكرانيا حيث يقول :

"على المجتمع الدولي ألا يفوّت الفرص الجديدة الماثلة اليوم . فقد أضحى العمل على عدم انتشار الأسلحة النووية ، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والقذائف القتالية وتكنولوجيا القذائف ، أمرا جديرا بالاهتمام بوجه خاص . وترحب أوكرانيا بالقرار الذي أعلنت عنه فرنسا والصين وجنوب افريقيا بانضمامها الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . فقد بلغت الحالة مرحلة يمكن أن يعتبر فيها امتناع أي بلد عن الانضمام الى المعاهدة أمرا متنافيا مع مصلحة البشرية جمعاء" . (A/46/PV.14 ، ص. ٣٦)

وثمة سؤال طرح مرارا في إطار الأحداث الأخيرة ، بما فيها التطورات الجارية في أوكرانيا ، هو ما اذا كانت القوات النووية محوطة بالحماية الكافية من احتمال الاستخدام العارض أو غير المرخص به . إن لدينا سياسة واضحة جدا فيما يتعلق بهذه الأسلحة الموجودة على الأراضي الأوكرانية هي : إن أوضاع القيادة والتحكم في الأسلحة

النووية ، ما دامت لا تزال موجودة ، يجب أن تحول دون أي امكانية لاستخدامها بلا ترخيص . ولكن ثمة سؤال شان يُطرح بطبيعة الحال هو : هل من المتصور حقا ، أو من المقبول أخلاقيا ، أو من المعقول بأي شكل أن ينصرف التفكير الى الإقدام على أي نوع من أنواع الاستخدام المرخص به لمنظومات الدمار الشامل النووية ؟

إن العالم يستطيع أن يعيش ، ويجب أن يعيش ، بدون أسلحة دمار شامل . ولكن ما دامت هذه الأسلحة موجودة ، فلا يمكن أن تكون هناك سوى وسيلة واحدة متصورة لاستخدامها على نحو "مرخص به" ، أي استخدامها كرد نووي على هجوم نووي . وكل ما عدا ذلك مخالف لكل مفاهيم المجتمع الإنساني العاقل .

إن التطورات الأخيرة ، مثل الاجراءات المشتركة المعمول بها حاليا أو المقترحة لاتقاء الاطلاق العارض أو غير المرخص به ولتوفير سلامة الاسلحة أثناء النقل أو التخزين ، فضلا عن وعود الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بإزالة الاسلحة النووية التكتيكية ، تشيع فينا الامل في أن تعود جميع الدول النووية الى النظر من جديد في إمكان احتذائها حذو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين فتعلن بدورها عن عزمها على ألا تكون البادئة في أي وقت من الاوقات باستخدام الاسلحة النووية وتعزز هذا الاعلان باتخاذ تدابير مشتركة لبناء الثقة في هذا المضمار . ونعتقد أننا قد قطعنا شوطا كبيرا في الطريق المفضي الى منع البدء باستخدام الاسلحة النووية . إن الطبيعة الجريئة ، وان تكن متوازنة بعناية للمبادرات الاخيرة في مجال الاسلحة النووية توحي بأن الدول النووية المعنية قد أصبح بوسعها فعلا أن تجتاز الشوط الباقي من الطريق .

وهناك مهمة عاجلة أخرى في هذا المجال ، وأنا على يقين من أن الممثلين في اللجنة الاولى ليسوا وحدهم الذين يحسنون إدراك هذه المهمة . إنني أشير الى ضرورة استكمال الجهد النبيل لأسلافنا الموقرين الذين حظروا الاختبارات النووية في الفضاء الخارجي ، وفي الجو وتحت سطح الماء منذ فترة طويلة ترجع الى عام ١٩٦٣ .

لقد أحرز فعلا بعض التقدم في الحد من التجارب النووية : فقد تم التصديق على معاهدتي عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ ، وأخذ مؤتمر جنيف لنزع السلاح ينظر في هذه المسألة بشكل

أنشط . ولكن الهدف الرئيسي وهو الحظر الكامل والشامل لكل التجارب النووية ، لا يزال يبدو للأسف الشديد بعيد المنال .

وأوكرانيا التي عانت من النتائج المروعة لكارثة نووية "سلمية" في تشيرنوبيل ، تضم صوتها الى أصوات ضحايا استخدام الأسلحة النووية أو اختبارها ، وأصوات ملايين الناس الذين لم يتأثروا بها مباشرة بعد ولكنهم لا يريدون السكوت على الخطر النووي المحدق بنا ، في حث جميع الدول النووية على إظهار حسن النية ووقف التجارب النووية ، الأمر الذي يخطو بها خطوة جبارة نحو نزع السلاح النووي .

ولقد آن الأوان لأن نوقف وللأبد حربنا النووية المستمرة ضد البيئة التي أطلقت فيها العشرات بل المئات من العبوات النووية . إن هذه الحرب تسمى تجارب نووية . وأود أن أؤكد على أن هذه المسألة قائمة بذاتها وينبغي النظر اليها بمعزل عن صلتها بالتقدم في مجال نزع السلاح . فليست هناك أي خطوات في أي اتجاه آخر يمكن أن تكون بديلا عن الحاجة الى الحظر الشامل للتجارب النووية بأسرع وقت ممكن . إن الوقف الاختياري الذي أعلنه الاتحاد السوفياتي في وقت سابق من هذا الشهر لمدة عام هو دعوة أخرى كي يحذو الآخرون حذوه فيقررون الوقف النهائي للتفجيرات النووية التي يضيق بها صبر الناس بل صبر الطبيعة نفسها .

والآن وقد أخذت العلاقات الدولية تتطور وأخذت طاقة الأمم المتحدة الكامنة على صنع السلم تتجلى بصورة أكمل ، أصبحنا في أوكرانيا نعتبر أن فكرة تحقيق نزع السلاح النووي خطوة خطوة على طريق تتمثل معالمه في الأخذ بسياسة عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية ، وفي الوقف المبكر للتجارب النووية وفي التدمير الكامل للمخزونات النووية ، وفي إيجاد الضمانات بأن الأسلحة النووية لا يجري انتاجها في أي مكان في العالم ، هي فكرة أقرب الى الواقعية وليست مجرد فكرة مثالية . واذا كان الوضع اللانووي لا يروق للبعض اليوم ، فإننا لا ننفي امكانية الاحتفاظ بقدر أدنى من القدرة النووية للردع يكون متفقا عليه .

ولا بد أيضا من تحقيق وقف مبكر لانتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية ، وضمان عدم استخدام المتفجرات النووية لأغراض عسكرية ؛ أي المتفجرات النووية التي

يفرج عنها نتيجة لنزع السلاح النووي المتسارع . إن هذه المسائل لها مكان الصدارة في جدول أعمالنا .

إن في عدوان العراق على الكويت ، واحتمال نشوء دول نووية جديدة قريبا ، وانتشار الأسلحة الكيميائية وناقلاتها في شتى أنحاء العالم ، الى جانب بعض الأسلحة وأنواع التكنولوجيا الأخرى المزعزعة للاستقرار ، لدليل يظهر مرة أخرى مدى أهمية وضع حاجز مأمون في طريق انتشار أنواع الأسلحة الخطيرة .

لقد أظهرت التطورات الاخيرة مدى ضرورة إقامة نظام دولي صارم لرصد القذائف وانتشار تكنولوجيا القذائف . إن اتخاذ تدابير عاجلة متضافرة ، تكون فعالة قبل كل شيء ، بات أمرا ضروريا للتصدي لهذه المشكلة .

وما برحت أوكرانيا تؤيد إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية . وإذا كان الإعداد جيدا وجاء إنشاء المناطق بناء على مبادرة جميع أمم المنطقة وموافقتها ، فإن هذه المناطق يمكن أن تشجع على نبذ الأسلحة النووية وتوطيد الاستقرار في المنطقة وفي جميع أرجاء العالم . وعندما تتم إزالة الأسلحة النووية ، لابد أن تصبح أرضنا الوطنية أيضا منطقة خالية من الاسلحة النووية .

وترحب اوكرانيا بنتائج المؤتمر الاستعراض الثالث لاتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية الذي اختتم مؤخرا . وتوضح نتائج هذا المؤتمر أن اتفاقات نزع السلاح المبرمة في الماضي لا تزال تؤدي اليوم دورا هاما وأن من المستطاع تكييفها لتفي بمتطلبات الحاضر .

ونشعر بالامتنان إذ نعلم أن هناك فرصا طيبة لإكمال صياغة اتفاقية من أشد الاتفاقات تعقيدا في العام المقبل ، ألا وهي الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية وتدميرها . إننا ندرك أن إضفاء اللمسات الاخيرة في أي مفاوضات لتحديد الأسلحة يكون دائما أشد عسرا . ولهذا فإننا نحث المتفاوضين أن يبذولوا أقصى ما في وسعهم لإزالة الخلافات بحيث يمكن إكمال العمل بشأن هذا الصك الرئيسي من صكوك تحديد الأسلحة قبل حلول الدورة المقبلة للجمعية العامة . إن أوكرانيا لا تمتلك أسلحة نووية ولا تنتجها ، وستكون بين أوائل الموقعين على اتفاقية الحظر الكامل لوسائل الحرب الكيميائية .

ويقيننا أن التوقيع على المعاهدة الخاصة بالقوات التقليدية في أوروبا ، في باريس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، كان من الأحداث المميزة للعام الماضي . فقد ازداد به تمهيد الطريق لنزع السلاح الحقيقي . ومهما قلنا في أهمية هذه المعاهدة التي تمهد السبيل أمام نوع جديد جدا من الأمن في قارة أوروبا فلن نفيها

حقها . ولكنني أود أن أؤكد على نقطة هي أن الدول الأعضاء ، حتى من قبل أن يبدأ سريان المعاهدة ، قد سارعت إلى استئناف محادثات فيينا لتناول مجموعة أوسع من القضايا العسكرية والسياسية . وهذا دليل حسن على الاستمرارية والتناسق في هذه العملية المستقيمة . بيد أن التقدم في خفض القوات التقليدية في أوروبا لم يقترن بأي تحرك مماثل في أجزاء أخرى من العالم ، على الرغم من أن الصراعات المسلحة قد استمرت في الآونة الأخيرة في أماكن خارج أوروبا . ونشعر أن المجتمع الدولي ينبغي أن يعطي أولوية عالية لخفض الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة في مناطق أخرى غير أوروبا ، ولا سيما في تلك المناطق التي تمزقها النزاعات . ويمكن اتخاذ تدابير لبناء الثقة وتعزيز الاستقرار وتقوية علاقات حسن الجوار كخطوة أولى في ذلك الاتجاه .

إن تنفيذ معاهدة القوات التقليدية في أوروبا ، الذي لابد أن يكون له أثره على القوات التقليدية في أوكرانيا ، يقتضي مشاركة أوكرانيا بصورة مباشرة في أي محادثات إضافية متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وكذلك في إطار عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بصورة عامة . وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر مرة أخرى أن أوكرانيا قد عبرت عن رغبتها في أن تشارك مباشرة في العملية التفاوضية لنزع السلاح ، وهي على استعداد للإسهام على نحو بناء في حسم المسائل قيد النظر . وبعد أن يتم عقد الاستفتاء ، نعتزم أن نتناول بصورة عملية مسألة انضمامنا إلى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا كأعضاء كاملي العضوية .

إن الحاجة إلى سدّ جميع القنوات الرئيسية لسباق التسلح تعني أننا لا يمكن أن نتجنب مسألة القوات البحرية . وأوكرانيا التي هي أمة ساحلية تطل على البحر الأسود ومنه على حوض البحر الأبيض المتوسط ، يشغلها بطبيعة الحال كون الانجازات الكبرى في مختلف مسائل نزع السلاح وفي حدود القضايا الإقليمية لم تؤثر ، حتى آونة قريبة ، لا من قريب ولا من بعيد على الأنشطة البحرية . ونرى أن الوقت قد حان لإجراء مفاوضات مضمونية بشأن المسائل البحرية ابتداء بالتدابير الأولية لبناء الثقة والانفتاح وتأمين القدرة على التنبؤ ، في المجال البحري . وقد تم بالفعل تحديد هذه

التدابير إلى حد لا بأس به ، ولذلك يمكن المضي بشبات في طريق إحداث تخفيضات هامة في الانشطة البحرية بغية قصرها على المهام الدفاعية البحتة .

إن الاهتمام يتركز بصورة متزايدة في الآونة الاخيرة على مسالة تحويل الصناعات العسكرية . ويتبين من التجربة الاولى التي جرت للتحويل الواسع النطاق أن المشكلة معقدة بل ذات وجهين في بعض الاحيان . وهي تجربة كانت تعد حيوية لنا بصفة خاصة لاننا ننوي تحويل جزء هائل من صناعاتنا الدفاعية إلى أغراض مدنية . ومن الواضح أن هذا مجال يتطلب تعاونا دوليا وتقاسم دراسات وتوصيات الخبراء ، ويمكن أن توفر الامم المتحدة قدرا من ذلك عن طريق إدارة شؤون نزع السلاح بطبيعة الحال . ونرى أن من الاهمية بمكان زيادة الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تعاون دولي واسع النطاق في مجال التحويل ، بغية بناء الثقة ، وتحسين التفاهم المتبادل ، وجعل تدابير تحديد الاسلحة تدابير لا رجعة فيها ، ورفع مستوى معيشة الشعوب . ويمكن بالطبع لانشطة التحويل المشتركة أن تكون في حد ذاتها تدبيرا من التدابير الرئيسية لبناء الثقة ومصدرا لا غنى عنه لعائدات السلم التي يمكن ان تتولد عن اتباع نهج جديدة فعلا في العمل على توطيد الامن الدولي .

(السيد زلينكو ، أوكرانيا)

وعلاوة على ذلك ، فإن التحويل أمر حيوي بالمثل لنجاحنا في الحد من تجارة الأسلحة وخفض توريد الاسلحة إلى الاسواق الدولية . والواقع أن كل منتج للاسلحة ، يصر ، شأنه شأن أي منتج آخر ، على ايجاد أسواق لمنتجاته من أجل توفير أشغال لعماله ودفع مرتباتهم . ومن ثم نرى أن مسألة تحويل مشاريع الصناعة العسكرية وتوجيهها نحو الانتاج المدني ترتفع بذلك إلى مستوى سياسي عال يفوق ويتجاوز اطار التعاون المعتاد القائم على المنفعة المتبادلة . ويدفعني هذا إلى الاعتقاد بأن تحويل المشاريع الدفاعية في اوكرانيا سيحظى من شركائنا الغربيين باهتمام أكبر بكثير مما يبدونه حاليا .

وبهذه الملاحظات اختتم بياني حول بعض مسائل نزع السلاح . ومع انني تناولت ما يعتبره البعض منا أهم مسائل نزع السلاح ، فإنني لم أشر إلى جوانب هامة عديدة من جوانب توفير الأمن عن طريق نزع السلاح . وفي الختام ، أتمنى للجنة الاولى كل النجاح في تحقيق المزيد من التقدم نحو تسوية هذه المشكلة الرئيسية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر الاعضاء أنه وفقا لمقرر اللجنة ، وكما هو وارد في برنامج عملها وجدولها الزمني ، فإن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح ستقفل في الساعة ١٨/٠٠ من يوم غد ، الثلاثاء ، ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ . ويحدوني الأمل في أن تحرص الوفود التي لم تدرج بعد اسماءها في القائمة على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥